2016

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الاقتصادي في كل من مصر وتونس والمغرب خلال الفترة (1970-2010)

"دراسة قياسية مقارنة"

د. علي عبد الوهاب نجا

أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

الملخص

يهدف البحث التحقق من طبيعة العلاقة بين كل من: (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي بهدف تقدير العلاقات الكمية، وتحديد اتجاهاتها السببية بينهم، وذلك في مصر وتونس والمغرب. ويتم ذلك من خلال دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة في الأدب الاقتصادي، وتطورها في الاقتصاديات المعنية بالدراسة خلال العقود الأربعة الماضية، ثم من خلال نموذج قياسي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، ونموذج (VECM) يتم قياس العلاقات بينهم في الأجل الطويل، فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقات السببية في كل من الأجل القصير والأجل الطويل من خلال تحليل جرانجر للسببية استناداً إلى نتائج نموذج (VECM).

توضح دراسة تطور القطاع الخارجي بالدول الثلاث محل الدراسة تواضع الأهمية النسبية لتدفقات (ث ج م) إليها على المستويين الداخلي والخارجي، حتى رغم زيادتها في العقدين الأخيرين بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، ومن ثم، محدودية دورها في تحقيق أهداف التنمية. وكذلك انخفاض الصادرات كنسبة من الناتج في مصر والمغرب مقارنة بتونس ومستوياتها الإقليمية. وقد انعكس ذلك في تواضع مستوى الأداء الاقتصادي بالدول الثلاث، متمثلاً في انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه، فضلاً عن تراجعه عبر الزمن.

توضح نتائج علاقات السببية في الأجل القصير أن تأثير (ث ج م) والصادرات على النمو الاقتصادي كان موجوداً بالدول الثلاث محل الدراسة، مما يدلل على أهميتهم في تحقيق النمو الاقتصادي بهذه الدول. كما أن تأثير النمو الاقتصادي والصادرات على تدفقات (ث ج م) كان له دور بارز في مصر وتونس ولم يظهر هذا الدور في حالة المغرب.

توضح نتائج علاقات السببية في الأجل الطويل أهمية النمو الاقتصادي والصادرات كمحددات لتدفقات (ث ج م) في كل من مصر وتونس، بينما العكس في المغرب يعد (ث ج م) محدداً للصادرات. كما تتحقق فرضية أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي في مصر والمغرب، بينما تتحقق الفرضية العكسية في تونس وهو أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود الصادرات. ولذا، يجب أن تركز السياسات على القطاع الحقيقي في تونس بهدف الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، بينما في مصر والمغرب يجب الاهتمام بزيادة الصادرات وعلاج المشكلات التي تواجهها، وهذا بدوره يسهم في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.

Abstract

The research aims to verify the relationship between FDI, exports and economic growth; in order to estimate the quantitative relationships, and the causal trends between these variables in Egypt, Tunisia and Morocco. This aim can be achieved by studying the relationship between these three variables in the economic literature; studying the development of these variables over the last four decades, and then using the Johansen co-integration approach and the VECM to estimate the long-run relations. Finally, the causality relations are estimated, using Granger causality test, to verify the causal relationships among the variables.

The development of the external sector in the three countries under study illustrates the relative weakness of FDI inflows to these countries on both the internal and external level, even though these FDI inflows increased in the last two decades after the application of economic reform programs. Therefore, the role of the FDI inflows to the three countries was very limited and cannot achieve the development goals in these countries, which is reflected in low exports as a percentage of GDP in Egypt, Morocco and Tunisia, compared to the regional levels. Therefore, the level of economic performance in the three countries was low, represented by the low rate of real output and the average output per capita, as well as its decline over time.

The results of the causal relationships in the short term illustrate the important effect of the FDI inflows and the exports on economic growth in the three countries under study, which confirms their importance in achieving economic growth in these countries. Moreover, the effect of economic growth and exports on the FDI inflows is proved in Egypt and Tunisia, but such effect has not proved in the case of Morocco.

The results of the causal relationships in the long term illustrate the importance of economic growth and exports as determinants of FDI inflows in both Egypt and Tunisia, while, the FDI inflows cause exports in Morocco. In addition, the hypothesis that exports lead economic growth has been verified in both Egypt and Morocco, whereas the economic growth leads exports in Tunisia. Therefore, policies should focus on the real sector in Tunisia in order to increase the economic growth rate, while in Egypt and Morocco, care must be taken to increase exports and fix the problems they face, and this in turn contributes to increase the rate of economic growth.

1 : مقدمة

تتمثل القضية الرئيسة لدى صانعي السياسات الاقتصادية في كيفية الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، أو بمعنى آخر ما هى العوامل التي تؤثر في مستوى الأداء الاقتصادي في المجتمع؟ غير أنه لا يوجد توافق بين الاقتصاديين في الإجابة على هذا التساؤل، حيث يرى البعض أن ذلك يتم من خلال انتهاج استراتيجية تشجيع الصادرات، والبعض الآخر يرى أنه يتم من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (ث ج م)[1]، باعتباره المسار الرئيس للنمو، كما يؤمن البعض الآخر بأهمية الانفتاح على العالم الخارجي بالنسبة للأداء الاقتصادي في الدولة، غير أن هذا لا يتوقف على التجارة الخارجية، بل يتعداه ويتضمن تدفقات رؤوس الأموال الدولية التي تزايدت بصورة كبيرة في العقود الأخيرة وبخاصة (ث ج م) منها (Alguacil, et al., 2002, P. 375). ونتيجة للتعارض بين وجهات النظر المختلفة في هذا الشأن، فقد استحوذت دراسة العلاقة بين (ث ج م) والصادرات من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى على اهتمام كبير في الدراسات التطبيقية، بهدف معرفة العلاقة الكمية والسببية بينهم.

لقد مرت السياسة الاقتصادية الخارجية بالمنطقة العربية بتطورات كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية كما هو الحال في معظم الدول النامية، تمثلت في التحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى التوجه للتصدير والانفتاح على العالم وتشجيع تدفقات (ث ج م)، والتنافس في تقديم الضمانات والحوافز لها وبخاصة مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعمة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ بداية عقد الثمانينيات، وترتب على هذه الإصلاحات تطوراً كبيراً فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، وأثر هذا بدوره في مستوى الأداء الاقتصادي بالدول العربية محل الدراسة.

1 – 1: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التحقق من طبيعة العلاقة بين كل من: (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي في كل من مصر وتونس والمغرب، بغرض قياس تأثير كل منها على الآخر، فضلاً عن التعرف على العلاقات السببية بين هذه المتغيرات الثلاثة، وتحديد أي منهم يؤثر في الآخر ويكون السبب فيه؟ ويمكن التمييز في هذا الصدد بين ثلاثة آراء (Klasra, 2011, P. 123)، (Meerza, 2012, PP. 1,2) **الأول:** أن العلاقة بين كل متغيرين منهم تكون ثنائية الاتجاه، **الثاني:** أن العلاقة بين كل متغيرين منهم تكون أحادية الاتجاه، **الثالث:** أنه لا توجد علاقة سببية بين هذه المتغيرات. وقد شهدت الدول العربية محل الدراسة تطورات كبيرة فيما يتعلق بتشجيع تدفقات (ث ج م)، وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي، مما أدي إلى ارتفاع مستوى العولمة الاقتصادية بها، غير أن تدفقات (ث ج م) ومستوى الأداء الاقتصادي متمثلاً في معدل النمو الاقتصادي لم تكن عند المستوى المطلوب والمتوقع، وبالتالي، لم تنجح هذه السياسات في تحقيق أهدافها بفاعلية، الأمر الذي يثير عديد من التساؤلات

(1) (ث ج م) تشير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقاً للسياق الواردة به.

أهمها: إلى أي مدى أسهمت سياسات الإصلاح المتعاقبة في تطوير القطاع الخارجي؟ وهل أسهم تطور هذا القطاع في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بها؟ وما هي طبيعة العلاقة السببية بين كل من: (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي في هذه الدول؟ وأي منهم يسبب الآخر؟ أم أن العلاقة بينهم تكاملية؟

1 – 2: أهمية البحث وهدفه

تتمثل **أهمية البحث** في أن فهم العلاقات الكمية والسببية بين كل من: (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي في الدول النامية يعد من الأمور المهمة في إعادة صياغة وتحسين السياسات الاقتصادية بها، حيث إن العلاقات بين هذه المتغيرات ومدى تأثير كل منها على الآخر يكون له أساس نظري منطقي يتم من خلاله هذا التأثير، وبدون فهم اتجاه ونمط وآليات هذه التأثيرات لا يمكن اتخاذ سياسة فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي، ولهذا السبب يكون من المهم تحديد العلاقات بين هذه المتغيرات كي يمكن صياغة السياسات الاقتصادية بصورة سليمة بالمجتمع. كما أن الدول العربية تفتقد لمثل هذه الدراسات مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم النامي، وبالتالي، فإن هذا البحث يمثل أساس تطبيقي لتدعيم العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة واختيار السياسات التي تحقق الاستفادة من التفاعل الإيجابي فيما بينهم بما يدعم أهداف التنمية بالدول العربية المعنية بالدراسة.

ووفقاً لذلك فإن **الهدف الأساسي** لهذا البحث يتمثل في تحليل العلاقة بين كل من: (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي في كل من مصر وتونس والمغرب خلال الفترة (1970– 2010)، بهدف تقدير العلاقات الكمية بينهم وتحديد أي منهم يسبب الآخر، فضلاً عن القنوات التي يتم من خلالها انتقال هذا التأثير، **ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:**

- دراسة العلاقات بين (ث ج م) والصادرات والنمو في الأدب الاقتصادي.
- دراسة تطور (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.
- قياس العلاقات بين (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.
- تحديد اتجاه العلاقات السببية بين (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة.
- تقديم بعض التوصيات في ضوء ما يتم التوصل إليه من نتائج.

1 – 3: فروض البحث

يُتوقع أن تكون هناك تأثيرات إيجابية متبادلة بين كل من تدفقات (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي، كما يُتوقع وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل اثنين من المتغيرات الثلاثة، ومن ثم، تكون العلاقة بينهم تكاملية، وإن اختلفت أهمية هذه العلاقات واتجاهاتها فيما بين الدول محل الدراسة.

1 – 4: منهج البحث

يستخدم البحث الأسلوب الكمي في التحليل بالاعتماد على المنهج التحليلي القياسي، حيث يتم استقراء البيانات الكمية عن (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي في كل من مصر وتونس

والمغرب خلال الفترة (1970–2010)، واستنباط العلاقات بينهم، ثم من خلال النموذج القياسي الذي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، وباستخدام نموذج (VECM)، يتم قياس العلاقات الكمية بينهم، فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقات السببية في كل من الأجل الطويل والأجل القصير، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews).

1 – 5: خطة البحث

ينقسم البحث إلى أربعة أقسام – فضلاً عن المقدمة – تتناول على الترتيب: العلاقات بين تدفقات (ث ج م) والصادرات والنمو في الأدب الاقتصادي، ودراسة تطور هذه العلاقات في الدول الثلاث محل الدراسة خلال الفترة (1970–2010)، وقياس العلاقات الكمية والسببية بينهم في الدول محل الدراسة خلال تلك الفترة، والنتائج والتوصيات.

2 : العلاقات بين (ث ج م) والصادرات والنمو في الأدب الاقتصادي

تؤكد الأدبيات الاقتصادية على أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي، كما أن (ث ج م) يحفز الصادرات، والنمو الاقتصادي هو المحرك للصادرات، هذه الفروض تدل على وجود تداخل كبير في العلاقات بين هذه المتغيرات، غير أنها في الوقت نفسه ليست قاطعة (Klasra, 2011, P. 223). وترجع أهمية دراسة العلاقات بين هذه المتغيرات والنمو الاقتصادي أنها تساعد في فهم مدى تأثير تدفقات (ث ج م) على النمو الاقتصادي، كما تسهم في الوقت نفسه في تفسير العلاقة بين (ث ج م) والتجارة الخارجية وبخاصة الصادرات، وبالتالي، دور (ث ج م) في عمليات التنمية التي تمثل الهدف الأساسي لكافة المجتمعات، الأمر الذي يساعد في صياغة السياسات وتوجيهها بما يزيد من تدفقات (ث ج م) ويفعل من أثرها الإيجابي في تحقيق أهداف التنمية (Meerza, 2012, P. 1). وسيتم تناول هذا القسم من خلال بندين فرعيين يتناولان: الأدبيات النظرية للعلاقات بين هذه المتغيرات، والأدبيات التطبيقية التي تتعلق بها.

2 – 1: الأدبيات النظرية

منذ بداية سبعينيات القرن الماضي تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بإصلاح السياسات التجارية في معظم الدول النامية، والتحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية التوجه للتصدير. وذلك للدور الفعال للصادرات في تحسين الأداء الاقتصادي لأنها تؤثر بفاعلية في مستوى الإنتاج، وبالتالي، في معدل النمو الاقتصادي، وذلك لسيادة فكرة أن الصادرات تقود النمو، وقد كشفت عديد من الدراسات عن وجود تأثير إيجابي للصادرات على النمو (Rahman, 2009, P. 141)، والبعض الآخر يشكك في ذلك، بل هناك من يؤيد الفرضية العكسية وهو أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود الصادرات (Cuadros, et al., 2006, P. 167). وبالتالي، فإن الأدلة عن العلاقة بين الصادرات والنمو

الاقتصادي غير حاسمة، ويعزى ذلك إلى اختلاف المنهجيات والنماذج التي تناولت هذه العلاقة، فضلاً عن اختلاف ظروف الدول. والنقطة الرئيسة في هذا البحث تتمثل في تحليل أثر سياسة التحرير والانفتاح ليس لزيادة التجارة فقط، ولكن أيضاً لتأثيرها على تدفقات رؤوس الأموال وبخاصة (ث ج م)[2]، الذي تزايد معدل نموه بما يفوق معدل نمو التجارة العالمية والناتج العالمي بكثير بين عامي 1975، 1995، وما نتج عنه من ارتفاع حجم رصيد رأس المال من 4.5% إلى 9.7% من الناتج العالمي فيما بين العامين السابقين[3]، كما ارتفعت قيمة مبيعات الشركات متعددة الجنسيات بما يفوق قيمة الصادرات العالمية خلال تلك الفترة (Cuadros, et al., 2006, P. 168). وسوف يتم تناول الأدبيات النظرية بهذا البند من خلال تناول: العلاقة بين تدفقات (ث ج م) والنمو الاقتصادي، وعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، وأخيراً العلاقة بين تدفقات (ث ج م) والصادرات.

2-1-1: العلاقة بين تدفقات (ث ج م) والنمو الاقتصادي: يعد (ث ج م) عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية، حيث يسهم في تعزيز احتياجات هذه الدول من موارد النقد الأجنبي (Kose, et al., 2005, P. 34)، (Hossain & Hossain, 2012, P. 9). كما تقترن تدفقات هذه الاستثمارات بعديد من الجوانب الإيجابية لعل أهمها: الحصول على التكنولوجيا الحديثة، والمهارات الإدارية والتنظيمية، وتوفير مزيد من فرص العمل، ورفع مستوى الإنتاجية، فضلاً عن تحفيزه وتكامله مع الاستثمارات المحلية، وتحسين بيئة الأعمال المحلية، والارتفاع بمستوى التصدير وفتح قنوات جديدة للتسويق،..إلخ، وكلها عوامل تفتقد إليها الدول النامية، ولذا، تسهم هذه الاستثمارات إيجابياً في تحقيق أهداف التنمية بالدولة المضيفة (Anyanwu, 2011, P. 5)، (Temiz & Gokmen, 2009, P. 1).

لقد أكدت عديد من الدراسات على الأثر الإيجابي لتدفقات (ث ج م) على الأداء الاقتصادي بالدول النامية، حيث يعزز النمو بالدولة المضيفة، نظراً لأن تدفقات رؤوس الأموال المصاحبة لهذه الاستثمارات تقترن بعديد من المزايا السابق الإشارة إليها (Balamuurali & Bogahawatte, 2004, PP. 37,38)، وقد أيدت الدراسات التطبيقية أن الدول التي يتدفق إليها قدر أكبر من هذه التدفقات

(2) فقد كانت تدفقات (ث ج م) على المستوى العالمي حوالي 500 بليون دولار في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات ارتفعت إلى ما يفوق 1.25 تريليون دولار في المتوسط سنوياً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة (UNCTAD, 2012).
(3) حيث إنه خلال الفترة (1999-1986)، كان معدل نمو تدفقات (ث ج م) على المستوى العالمي 17.7% في المتوسط سنوياً، بينما كان معدل نمو الناتج العالمي، والصادرات العالمية 2.5%، 5.6% في المتوسط سنوياً لكل منهما على التوالي (Durlauf & Blume, 2008, P. 459).

تحقق معدلات نمو أعلى، كما في دول جنوب شرق آسيا والصين[4]، والعكس صحيح، كما هو الحال في الدول الأفريقية[5]. ومن ناحية أخرى يمكن أن يترتب على تدفقات (ث ج م) آثاراً سلبية على الأداء الاقتصادي بالدولة المضيفة، فقد تكون تدفقات (ث ج م) بديل عن المدخرات المحلية، ويترتب عليه أثر المزاحمة للاستثمارات المحلية ونقل التكنولوجيا التقليدية، كما يمكن استخدام تكنولوجيا تحل محل العمل وتقلل من فرص العمل في هذه الحالة، كما لا تسهم في زيادة التصدير وتحسين الميزة التنافسية بالدولة المضيفة، فضلاً عن التدفق العكسي لتحويلات الأرباح – اذا ما أخذ في الاعتبار ممارسات التسعير التحويلي (Duttaray, et al., 2001, P. 1929)– والتنازلات الكبيرة الممنوحة في الدول المضيفة لجذب هذه الاستثمارات (Shahbaz & Rahman, 2011, P. 3)، (Kiran, 2011, P. 150).

شجعت دراسة العلاقة بين (ث ج م) والنمو الاقتصادي على وجود عديد من الدراسات التطبيقية في الأدب الاقتصادي سواء بالدول المتقدمة أو النامية، وقدمت ضمن نماذج النمو النيوكلاسكية من خلال نماذج النمو الذاتية[6]، وقد تم دراسة هذه العلاقة من خلال أربع قنوات رئيسة هى (Chowdhury & Mavrotas, 2003, P. 9): محددات النمو الاقتصادي، ومحددات (ث ج م)، ودور الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة[7]، واتجاه العلاقة السببية بين (ث ج م) والنمو الاقتصادي. ويلاحظ أن بعض الدراسات لم تجد علاقة سببية بين (ث ج م) والنمو الاقتصادي، بينما البعض الآخر وجد علاقة أحادية الاتجاه، وعلى العكس وجد البعض منها أن العلاقة بينهما تكون ثنائية الاتجاه (Tekkin, 2012, P. 869)، (Duttaray, et al., 2011, P. 1927).

غير أنه تؤكد التجربة العملية للعلاقة بين (ث ج م) والنمو في الدول النامية التي يمكن استنباطها من خلال عديد من الدراسات التطبيقية، وأن الآثار الإيجابية لتدفقات (ث ج م) على النمو تتوقف على مدى توافر عدد من الشروط في اقتصاديات الدولة المضيفة، لعل أهمها: مستوى رأس المال البشري، ونظام التجارة، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، ومدى الاستقرار السياسي والاقتصادي،..إلخ

(4) فقد كانت تدفقات (ث ج م) إلى الصين حوالي 101 مليار دولار في المتوسط سنوياً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، وبما يمثل 27% ، 9% من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية، والتدفقات العالمية على التوالي، وبمعدل نمو 15% في المتوسط سنوياً (UNCTAD, 2012).

(5) فقد انخفضت تدفقات (ث ج م) إلى الدول الأفريقية من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية من حوالي 19% في المتوسط سنوياً خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي إلى 9% في عقد الثمانينيات، ثم إلى 3% في عقد التسعينيات (Chowdhury & Mavrotas, 2003, P. 10).

(6) تلك النماذج التي ترى أن التقدم التكنولوجي والقوة العاملة متغيرات خارجية، ولذا، يؤثر (ث ج م) على النمو من خلال تأثيره في المستوى التكنولوجي (Miankhel, et al., 2009, P. 5)، (Hsiao & Hsiao, 2006, P. 1083).

(7) حيث تعد الشركات متعددة الجنسيات أهم الأشكال التي يأخذها (ث ج م)، وأنها مسئولة عن أكثر من 80% من تدفقات (ث ج م) على مستوى العالم، وتؤكد الشواهد العلمية القدرة المتزايدة لهذه الشركات في الاقتصاد العالمي حتى أنها أصبحت ظاهرة يمكن أن تفسر من خلالها حركة انتقال رؤوس الأموال العالمية (Demirhan & Masca, 2008, P. 357).

(Chowdhury & Mavrotas, 2003, P. 10). إذ يتطلب تحقيق الآثار الإيجابية لتدفقات (ث ج م) حد أدني من هذه الشروط، تلك التي تتوفر إلى حد ما في بعض الدول النامية ذات الدخل المتوسط والمرتفع (Cuadros, et al., 2006, PP. 172, 173).

2-1-2: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: لقد استحوذ دور السياسة التجارية وأثرها في النمو الاقتصادي على جانب كبير من الاهتمام في الأبحاث سواء النظرية أو التطبيقية في الأدب الاقتصادي، وهناك عديد من الدراسات تؤكد على الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري وأثره على النمو في الدولة، حيث يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي بها، وذلك لأن تحرير التجارة يقلل من التحيز ضد الصادرات ويجعل الدولة أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، فضلاً عن تحقيق الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة وفقاً لمنطق الميزة النسبية، والحصول علي المدخلات بتكلفة أقل وجودة أعلي، ومواكبة التطورات التكنولوجية بصورة مستمرة، وكلها أمور تسهم في رفع كفاءة عوامل الإنتاج وزيادة إنتاجيتها (Agénor, 2002, P. 4)، (Klasra, 2011, P. 224). وأكدت عديد من الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو (Kose, et al., 2006, P. 179). ومعظم البحوث التطبيقية التي تناولت أثر الانفتاح التجاري على النمو ركزت على الآثار المفيدة للصادرات على الأداء الاقتصادي، وفقاً لفرضية أن الصادرات تقود النمو، وذلك في مواجهة الفرضية العكسية وهى أن النمو يقود الصادرات (Tekkin, 2012, P. 869). وتستند الفرضية الأولى إلى أن الصادرات تعد واحدة من المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي نتيجة لآثارها المتعددة في تعزيز النمو سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال (Araujo & Soares, 2011, P. 2): التأثير الإيجابي في الإنتاجية، وزيادة الطلب على المنتجات المحلية، وتحسين تقنيات الإنتاج والحصول على التكنولوجيا الحديثة، وزيادة استخدام رأس المال والاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وتوفير الصرف الأجنبي وزيادة قدرة الدولة الاستيرادية. كما أن الصادرات من المرجح أن تزيد من النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال تشجيع الارتفاع بمعدل الابتكار التكنولوجي والتعليم والتدريب تلك الأمور التي تتم بصورة ديناميكية نتيجة للتعامل مع العالم الخارجي وزيادة درجة المنافسة (Cuadros, et al., 2006, PP. 170, 171)، (Meerza, 2012, P. 1). وتستند الفرضية الثانية إلى أن التقدم التكنولوجي والتطور بالاقتصاد النامي قد يحدث نتيجة لتراكم رأس المال المادي والبشري أو زيادة تدفقات (ث ج م)، ومن ثم، زيادة الانتاجية وزيادة نمو الناتج، الأمر الذي يشجع المصدرين على البحث عن أسواق خارجية لبيع منتجاتهم، وبالتالي، فإن النمو المتزايد هو الذي يقود الصادرات [8].

(8) قد لا تكون هذه العلاقة بالضرورة إيجابية، بل قد تكون سلبية، حيث قد يؤدي نمو الناتج وزيادة القوة الشرائية المحلية إلى انخفاض نمو الصادرات نتيجة لزيادة الطلب على سلع الاستهلاك المحلية في قطاع التصدير، مما يحد من الصادرات بدلاً من زيادتها (Miankhel, et al., 2009, P. 6).

رغم تأكيد عديد من الاقتصاديين على الأثر الإيجابي للصادرات على النمو وفقاً لفرضية أن الصادرات تقود النمو نظراً لما يرتبط بها من الجوانب الإيجابية المتعددة على مستوى الأداء الاقتصادي بالدولة، ووجود عديد من الدراسات تؤيد هذه الفرضية، إلا أن البعض الآخر يشكك فيها (Cuadros, et al., 2006, P. 183). ويعزى عدم الاتفاق على أن الصادرات تقود النمو إلى أن التحرير والانفتاح على العالم ينطوي على أكثر من مجرد التجارة بالدول النامية، حيث يتضمن تحركات رؤوس الأموال، وقد تنطوي هذه التحركات على تقلبات اقتصادية تضعف الأداء الاقتصادي ولا تدعمه بسبب عدم توافر الشروط الملائمة محلياً لذلك بالدولة.

يتضح من ذلك أن طبيعة العلاقة بين الصادرات والنمو لا تزال موضع نقاش بين عديد من الاقتصاديين والباحثين، وما إذا كان الأداء الاقتصادي قائم على أساس أن الصادرات تقود النمو أم أن النمو هو الذي يقود الصادرات، أم أن العلاقة بينهما تكاملية ويدعم كل منهما الآخر، كما أن الآثار المترتبة على التحرير والانفتاح مرهونة بالظروف المحلية ومدى الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد وجودة المؤسسات وفاعليتها، وتلك الأمور تختلف من دولة إلى أخرى (Klasra, 2011, P. 224)، (Meerza, 2012, P. 1).

2-1-3: العلاقة بين تدفقات (ث ج م) والصادرات: رغم أن النظريات التي تتعلق بالتجارة الخارجية و(ث ج م) مختلفة، حيث إن نظريات التجارة تحاول أن تفسر لماذا يكون هناك تعامل فيما بين الدول وبعضها، بينما نظريات (ث ج م) تحاول أن تفسر لماذا تقوم الشركات بالإنتاج في الخارج في دولة معينة، غير أن العلاقة بين (ث ج م) والتجارة كانت موضوعاً لعديد من الدراسات التطبيقية. وهناك أدلة متضاربة بشأن أثر الانفتاح التجاري على تدفقات تلك الاستثمارات، ويتوقف ذلك على نوع الاستثمار، حيث في حالة (ث ج م) الباحث عن الأسواق، فإن القيود على التجارة، وبالتالي، درجة أقل من الانفتاح يكون لها تأثير إيجابي على تدفقات تلك الاستثمارات، حيث يكون هدفها القفز على الرسوم الجمركية وإقامة تلك الاستثمارات كبديل عن التصدير إلى الدولة المضيفة (Demirhan & Masca, 2008, P. 359). بينما في حالة الاستثمار الموجه نحو التصدير وخاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات تفضل الاستثمار في الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً، نظراً للعديد من العيوب التي تصاحب القيود على حركية السلع ورؤوس الأموال وارتفاع تكاليف المعاملات الخاصة بالتصدير، وهو ما تؤيده تجربة الصين الناجحة في السنوات الأخيرة (Tang, et al., 2008, P. 13)، (Shahbaz, et al., 2008, P. 480). ويمكن تفسير هذه العلاقة بصورة أكثر تفصيلاً وفقاً للمدخلين التاليين (Kiran, 2011, PP.150,151):

المدخل الأول: إذا ما كان (ث ج م) بديلاً للتجارة أو مكملاً لها: يعتمد هذا – وفقاً لنظرية التجارة – على دوافع (ث ج م)، فإذا كان من النوع الرأسي، حيث إن الشركات متعددة الجنسيات تقسم مراحل الإنتاج جغرافياً، فيكون (ث ج م) من النوع المحفز للتجارة ومتكاملاً معها، ومن ثم، يستفيد الإنتاج المحلي من الاستثمارات الخارجية (Dunning, 2009, P.11). بينما إذا كان (ث ج م) من النوع الأفقي، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنتاج السلع النهائية في مواقع متعددة ويمثل طريقاً لتصريف الإنتاج الأجنبي في السوق المحلي بالدولة المضيفة، وفي هذه الحالة يكون (ث ج م) بديلاً عن التجارة[9]. ووفقاً للنظرية النيوكلاسيكية يتم توضيح العلاقة بين تحركات رؤوس الأموال وتجارة السلع في إطار نظرية "هيكشر أولين– ساموبلسون (HO-SS)"[10]، وتبنى نظرية التجارة هذه على عدد من الافتراضات النظرية المبسطة، لعل أهمها: تجانس السلع، ثبات ظروف الإنتاج، ثبات غلة الحجم، تماثل الأذواق بكافة الدول، والمنافسة الكاملة بكافة الأسواق،..إلخ. وبالتالي، فإن التجارة الدولية يمكن أن تكون بديلاً عن الحركة الدولية لعوامل الإنتاج فيما بين الدول، بما في ذلك (ث ج م) ويتم التخصص وفقاً للمزايا النسبية المرتبطة بالوفرة والندرة النسبية لعوامل الإنتاج، ومن ثم، يكون (ث ج م) والتجارة متكاملين[11]. غير أنه نظراً لعدم تحقق الافتراضات الخاصة بنظرية التجارة سالفة الذكر، ووجود عديد من القيود والحواجز، وارتفاع الحماية الجمركية، وارتفاع تكاليف النقل،..إلخ، يؤدي هذا إلى التوسع الأفقي في الإنتاج لدى الشركات متعددة الجنسيات عبر الحدود، وبالتالي، يكون (ث ج م) بديلاً عن التجارة ويحد منها. ولذا، فإنه يصعب التكهن إذا ما كان (ث ج م) بديل أو مكمل للتجارة في ظل اختلاف الظروف الواقعية وعدم تحقق الافتراضات الخاصة بنظريات التجارة الدولية، وهو ما أوضحته عديد من الدراسات التطبيقية في هذا الشأن (Huilu, 2010, PP. 123, 124).

المدخل الثاني: إذا ما كان (ث ج م) يسبب التجارة أو العكس: فهى علاقة معقدة – أيضاً– حيث إن عديد من الدراسات وجدت أنها تكون علاقة ثنائية الاتجاه، والبعض الآخر وجد أنها تكون أحادية الاتجاه وعادة ما تكون من (ث ج م) إلى كل من الصادرات والواردات. فمن ناحية يؤدي (ث ج م) إلى حفز الصادرات من خلال تراكم رؤوس الأموال والمساعدة على نقل التكنولوجيا والمنتجات الجديدة إلى الصادرات، فضلاً عن الوصول إلى الأسواق العالمية الجديدة، وتدريب القوى العاملة المحلية، وتحديث

---

(9) وذلك في حالة (ث ج م) الباحث عن السوق الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي بالدولة المضيفة ويعمل على تكرار مرافق الإنتاج بها والقفز على الحواجز الجمركية وإحلال (ث ج م) بدلاً من التصدير، ولذا، ينجذب إلى الدول ذات الأسواق الواسعة وسريعة النمو (Dunning & Lundan, 2008, PP. 67–73).

(10) وهو ما يعرف بنموذج (HO – SS) الذي يجمع بين تحليل كل من (Hecksher – Ohlin, Stolper–Samuelson).

(11) وذلك في حالة (ث ج م) الباحث عن المواد الخام أو الموقع أو التكلفة المنخفضة مثل العمالة الرخيصة، ومن ثم، يسهم في زيادة الصادرات بالدولة المضيفة وتحسين وضع ميزان المدفوعات بها (Huilu, 2010, PP. 123, 124).

التقنية والمهارات الإدارية والتجارية (Kiran, 2011, P. 150). ومن ناحية أخرى يؤثر (ث ج م) على الواردات في الدولة المضيفة، سواء المرتبطة بالاستثمار في مرحلته الأولى أو مرحلة عمليات الإنتاج، حيث في مرحلة الاستثمار الأولى يتم استيراد المعدات والآلات وتجهيزات الإنشاءات والخبراء وعادة ما تكون شركات (ث ج م) لديها ميول مرتفعة لاستيراد رأس المال والسلع الوسيطة والخدمات التي لا تتوفر بسهولة في الدولة المضيفة، وكلها أمور ترفع من قيمة الواردات في الميزان التجاري (Huilu, 2010, P. 125)، وفي المرحلة اللاحقة أثناء عمليات الإنتاج يتوقف الأمر على طبيعة المدخلات ونوع الإنتاج والعلاقة مع الأنشطة الأخرى، فإذا كان (ث ج م) يستخدم المواد الخام المحلية والمستلزمات الأخرى محلياً، فإنه يكون له تأثير سلبي كبير على الواردات، وعلى العكس من ذلك إذا كان يعتمد على المدخلات المستوردة مثل: المواد الخام والمهارات البشرية وغيرها من الأصول غير الملموسة فإنه يؤثر على الواردات بشكل إيجابي (Kiran, 2011, P. 150).

هذا الاستعراض الموجز للأدب الاقتصادي يكشف عن فهم العلاقة بين الصادرات و(ث ج م)، من أجل تحديد مدى الارتباط بينهما وأثر ذلك على الأداء الاقتصادي في الدول النامية، حيث يسهم (ث ج م) في زيادة الصادرات بصورة غير مباشرة، ويؤثر هذا في الإنتاجية، وبالتالي، في معدل النمو الاقتصادي، وهو ما سوف يتم التحقق منه في الدول محل الدراسة في الجانب التطبيقي.

2 – 2: الأدبيات التطبيقية

استحوذت دراسة العلاقة بين كل من: (ث ج م) والنمو الاقتصادي من ناحية، و(ث ج م) والتجارة الخارجية وبخاصة الصادرات من ناحية أخرى، فضلاً عن الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي على اهتمام كبير في الدراسات التطبيقية، وبما يتناسب مع أهمية العلاقات بين هذه المتغيرات وتأثيرها في مستوى الأداء الاقتصادي بالمجتمع. وإن كانت الأدلة التطبيقية المستمدة من الدراسات المختلفة لا تتفق بشأن اتجاه هذه العلاقات بسبب الاختلافات فيما بين الدول من حيث الهيكل الاقتصادي، واستراتيجيات التنمية،..إلخ. وسوف يتم التركيز على الدراسات التي تتعلق بالدول النامية والاقتصاديات التي تمر بالمراحل الانتقالية، للاستفادة منها في الدول العربية المعنية بالدراسة وبما يتماشى مع هدف البحث، وسوف يتم استعراض أهم هذه الدراسات بإيجاز وفقاً لتسلسلها الزمني التي جاءت تحت العناوين التالية:

- "(ث ج م) والصادرات والأداء المحلي في المكسيك: تحليل السببية"، باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (1980–1999)، وتحليل جرانجر للسببية. وتدعم النتائج فاعلية التوجه إلى الخارج بالمكسيك، حيث تؤكد على فرضية أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي، كما يؤثر (ث ج م) إيجابياً على كل من الصادرات والنمو، وكذلك على الدخل القومي وإن كان بصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على الصادرات (Alguacil, et al., 2002,).

- "(ث ج م) والنمو الاقتصادي: من يسبب من؟" وذلك في كل من: شيلي وماليزيا وتايلاند خلال الفترة (2000–1996)، واستخدمت الدراسة نموذج (Toda-Yamamoto) في تحليل السببية. وتشير النتائج أن العلاقة بين (ث ج م)، (ن م ج)، تكون أحادية الاتجاه في شيلي، حيث إن (ن م ج) يسبب (ث ج م) ويكون سابق عليه، بينما تكون العلاقة بينهما ثنائية الاتجاه وقوية في كل من ماليزيا وتايلاند (Chowdhury & Mavrotas, 2003).
- "(ث ج م) والنمو الاقتصادي في سريلانكا"، وذلك خلال الفترة (2003–1977)، واستخدمت الدراسة نموذج (ECM) وتحليل جرانجر للسببية. وتوضح النتائج أن العلاقة تكون ثنائية الاتجاه بين كل من: (ث ج م)، (ن م ج)، والاستثمار المحلي و(ن م ج)، والانفتاح التجاري و(ن م ج)، وتؤكد على التأثير الإيجابي لتدفقات (ث ج م) وأهمية برنامج الإصلاح الاقتصادي في دعم النمو الاقتصادي في سريلانكا (Balamuurali & Bogahawatte, 2004).
- "الانفتاح والنمو الاقتصادي: إعادة فحص الروابط بين (ث ج م) والتجارة والناتج في أمريكا اللاتينية"، وذلك في المكسيك والبرازيل والأرجنتين خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، واستخدمت الدراسة تحليل (VAR) وتحليل جرانجر للسببية. وتدعم النتائج فاعلية الانفتاح التجاري في المكسيك والأرجنتين وتؤكد صحة فرضية أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي، فضلاً عن وجود علاقة قوية بين (ث ج م) والنمو الاقتصادي، بينما في البرازيل لا تدعم النتائج فرضية أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي، بل أن النمو هو الذي يقود الصادرات، كما لا توجد علاقة بين (ث ج م) والنمو الاقتصادي (Cuadros, et al., 2006).
- "(ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي في جنوب آسيا وبعض الدول الناشئة: تحليل (VAR) متعدد المتغيرات" باستخدام السلاسل الزمنية خلال الفترة (1970–2005) في ست من الاقتصاديات الناشئة التي تمر بمراحل نمو مختلفة وهى: الهند وباكستان وماليزيا وتايلاند وشيلي والمكسيك. وتدعم النتائج تحقق فرضية أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، كما تكون العلاقة ثنائية الاتجاه بين الصادرات و(ث ج م) والنمو الاقتصادي في ماليزيا، وأحادية الاتجاه ومن النمو الاقتصادي إلى الصادرات في تايلاند. وفي دول جنوب آسيا نمو الناتج المحلي يسهم في نمو الصادرات في باكستان وزيادة (ث ج م) في الهند، وفي دول أمريكا اللاتينية تختلف نتائج الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل الصادرات تؤدي إلى زيادة تدفقات (ث ج م) والنمو الاقتصادي (Miankhel, et al., 2009).
- "(ث ج م) والصادرات في تركيا: خلال الفترة (2008–1991)"، وذلك باستخدام بيانات شهرية، من خلال نموذج (VECM) واختبار جرانجر للسببية. وتوضح النتائج أن العلاقة بين (ث ج م) والصادرات تكون أحادية الاتجاه، وتكون من الصادرات إلى (ث ج م) وليس العكس، سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل (Temiz & Gokmen, 2009).

- "تدفقات (ث ج م) والنمو الاقتصادي في الصين"، وذلك خلال الفترة (1983–2001)، باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج (ARDL) وتحليل جرانجر للسببية. وتوضح النتائج أن (ث ج م) لم يسبب النمو الحقيقي في الصين، بل على العكس أن النمو الاقتصادي هو سبب زيادة تدفقات (ث ج م) إليها (Mah, 2010).
- "العلاقة السببية بين (ث ج م) والتجارة والنمو الاقتصادي في باكستان"، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الربع سنوية خلال الفترة (1998–2009)، باستخدام نموذج (VAR) ونموذج (VECM) في تحليل علاقات السببية. وتوضح النتائج وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين (ث ج م)، والصادرات، والنمو الاقتصادي، كما توجد علاقة أحادية الاتجاه مع الواردات، حيث تسبب الواردات كل من (ث ج م) والنمو الاقتصادي (Iqbal, et al., 2010).
- "(ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" وذلك خلال الفترة (1970–2008)، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي (VAR). وتشير النتائج إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرات الثلاثة، حيث إن (ث ج م) يؤدي لزيادة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدل النمو، مما يشجع على زيادة تدفقات (ث ج م)، وهكذا (Ahmadi & Ghanbarzadeh, 2011).
- "علاقات السببية بين (ث ج م) والتجارة في تركيا"، خلال الفترة (1992–2008)، واستخدمت نموذج (VAR) وتحليل جرانجر للسببية. وتوضح النتائج عدم وجود علاقة سببية بين (ث ج م) والتجارة – الصادرات أو الواردات – مما يتطلب تشجيع تدفقات (ث ج م) من خلال الارتفاع برأس المال البشري وتحقيق الاستقرار السياسي وتطوير النظام المالي (Kiran, 2011).
- "(ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في باكستان وتركيا"، وذلك خلال الفترة (1975–2004)، واستخدمت الدراسة نموذج (ARDL) في تحليل السببية. وتوضح النتائج أن العلاقة تكون ثنائية الاتجاه بين كل من: الانفتاح التجاري والصادرات، والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في باكستان، وبين الصادرات و(ث ج م) في تركيا، كما تدعم النتائج أن النمو الاقتصادي يقود الصادرات في كل من باكستان وتركيا (Klasra, 2011).
- "العلاقة السببية بين التجارة و(ث ج م) والنمو الاقتصادي في بنجلاديش"، خلال الفترة (1973–2008)، واستخدمت الدراسة تحليل جوهانسون في اختبار التكامل المشترك وتحليل جرانجر للسببية. وتوضح النتائج أن النمو الاقتصادي يقود كل من (ث ج م) والصادرات، كما أن الصادرات تسبب (ث ج م) وتكون سابقة عليه (Meerza, 2012).

يجدر بالذكر أن البحث الحالي يختلف عن الدراسات السابقة في عدة جوانب لعل أهمها:

- معظم الدراسات استخدمت علاقات ثنائية للمتغيرات، ولكن هذا البحث يتضمن ثلاثة متغيرات ويبحث علاقات التفاعل بينهم، فضلاً عن استخدامه أسلوب الدراسة المقارنة.

- يستخدم منهج قياسي يجمع بين عمليات التقدير للعلاقات بين المتغيرات كمياً في الأجلين القصير والطويل، فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات.
- ندرة مثل هذه الدراسات في المنطقة العربية.
- يتناول فترة زمنية أطول، فضلاً عن كونها أحدث نسبياً مقارنةً بمعظم الدراسات السابقة.

3 : تطور (ث ج م) والصادرات والنمو بالدول محل الدراسة خلال الفترة (1970-2010)

مرت السياسات الاقتصادية الخارجية في كل من مصر وتونس والمغرب بتطورات كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية على غرار التطورات التي مرت بها في معظم الدول النامية، حيث تحولت من سياسة الإحلال محل الواردات التي كانت سائدة في منتصف القرن الماضي إلى التوجه الخارجي والانفتاح على العالم من خلال تخفيض القيود على الواردات وتشجيع الصادرات وتحرير أسعار الصرف تدريجياً، فضلاً عن تشجيع تدفقات (ث ج م)، وتقديم عديد من الضمانات والحوافز لها، وقد توج ذلك بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بداية ثمانينيات القرن الماضي بالمغرب[12]، وفي منتصفه في تونس[13]، وفي بداية التسعينيات في مصر (UNDP, 2002, P. 4)، وقد كان ذلك بهدف علاج المشكلات والاختلالات التي واجهت اقتصاديات هذه الدول هذا من ناحية، وزيادة التحرير والانفتاح على العالم الخارجي وزيادة دور القطاع الخاص وتحفيز تدفقات (ث ج م) وزيادة القدرة التنافسية لها في الأسواق الخارجية من ناحية أخرى (Khorshid, et al., 2011, PP. 9, 10)، (Richter, 2010, P. 15). وأسهم هذا التوجه في ارتفاع مستوى العولمة الاقتصادية بهذه الدول، وأثر هذا الاتجاه في مستوى الأداء الاقتصادي بها. وسوف يتم تناول هذا القسم من خلال ثلاثة بنود فرعية تتناول التطورات الخاصة بكل من: (ث ج م)، والصادرات، والنمو الاقتصادي بالدول الثلاث، فضلاً عن المقارنة بينهم خلال العقود الأربعة الماضية، ويمكن تقسيم فترة الدراسة وفقاً لذلك إلى أربع فترات جزئية.

3 – 1: تطور (ث ج م) في الدول محل الدراسة

يستعرض هذا البند تطور تدفقات (ث ج م) في الدول الثلاث محل الدراسة، فضلاً عن توضيح الأهمية النسبية لتدفقات هذه الاستثمارات داخلياً وخارجياً بكل منها، وذلك كما هو مبين **بالشكل رقم (1) والجدول رقم (1)**.

(12) لقد تم ذلك في عام 1983 وانتهجت المغرب سياسة التوجه نحو التصدير، غير أن التطبيق الفعلي لهذه السياسة تحقق مع الإصلاحات الكبيرة في السياسات التجارية عام 1990 (Currie & Harrison , 1997, P. 7).

(13) قد كان ذلك في عام 1986، كما انضمت تونس إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1990، ووقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في عام 1995 (Bechri & Naccache, 2003, P. 33).

شكل رقم (1)

تطور تدفقات (ث ج م) كنسبة من الناتج المحلي بالدول الثلاث خلال الفترة (1970–2010)

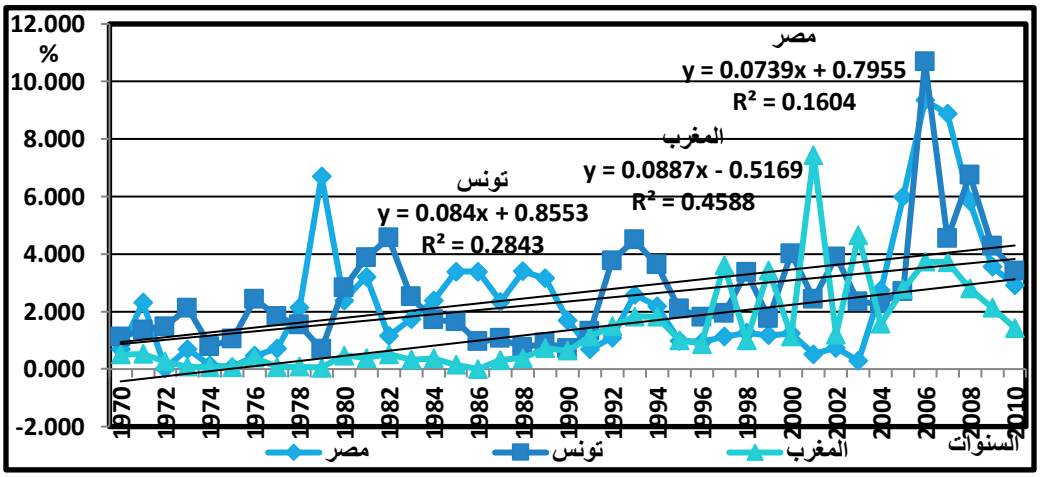

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1) م، وبيانات (WDI, 2012).

جدول رقم (1)

تدفقات (ث ج م) وأهميتها النسبية بالدول محل الدراسة خلال الفترة (1970–2010)

الدولة	البيان / الفترة	-1970 1979	-1980 1989	-1990 1999	-2000 2010	-1970 2010
مصر	متوسط تدفقات (ث ج م) مليون $	171.2	859.6	804.5	4943.2	1773.9
	متوسط رصيد (ث ج م) مليون $	-	5676.1	14411.5	38595	20173.4
	(ث ج م) % من الاستثمار القومي الثابت	3.64	9.76	6.85	19.84	10.26
	(ث ج م) % من صادرات السلع والخدمات	3.83	13.37	6.51	13.77	9.48
	(ث ج م) % من (ن م ج)	1.39	2.66	1.38	3.82	2.35
	(ث ج م) بمصر% التدفقات للدول لأفريقية	15.23	39.04	12.01	12.76	13.81
	(ث ج م) بمصر % التدفقات للدول النامية	2.89	4.17	0.68	1.29	1.29
	(ث ج م) بمصر % من التدفقات العالمية	0.71	0.93	0.20	0.43	0.41
تونس	متوسط تدفقات (ث ج م) مليون $	54.6	179.1	419.8	1361.3	524.6
	متوسط رصيد (ث ج م) مليون $	-	4545	9921.8	20672.1	12002.1
	(ث ج م) % من الاستثمار القومي الثابت	5.94	7.14	9.64	18.08	10.20
	(ث ج م) % من صادرات السلع والخدمات	5.15	5.64	5.90	8.75	6.36
	(ث ج م) % من (ن م ج)	1.44	2.08	2.49	4.30	2.62
	(ث ج م) في تونس% التدفقات الأفريقية	5.51	13.87	7.01	3.76	7.45
	(ث ج م) بتونس % التدفقات للدول النامية	0.94	1.06	0.45	0.35	0.69
	(ث ج م) في تونس % التدفقات العالمية	0.23	0.27	0.14	0.11	0.19
المغرب	متوسط تدفقات (ث ج م) مليون $	13.7	65.2	557.3	1779.2	632.5
	متوسط رصيد (ث ج م) مليون $	-	2571.7	5183.3	23902.2	10535.7
	(ث ج م) % من الاستثمار القومي الثابت	1.23	1.58	7.59	10.81	5.44
	(ث ج م) % من صادرات السلع والخدمات	1.17	1.70	6.43	9.53	4.82
	(ث ج م) % من (ن م ج)	0.21	0.37	1.68	2.96	1.35
	(ث ج م) بالمغرب % التدفقات الأفريقية	1.26	4.48	8.10	5.35	4.81
	(ث ج م) بالمغرب% التدفقات للدول لنامية	0.28	0.35	0.52	0.53	0.42
	(ث ج م) في المغرب % التدفقات العالمية	0.07	0.08	0.16	0.17	0.12

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1) م، وبيانات (UNCTAD, WDI, 2012).

يلاحظ من الشكل والجدول سالفي الذكر ما يلي:

- يوضح التحليل الاتجاهي لتدفقات (ث ج م) كنسبة من (ن م ج) تعرضها لتقلبات كبيرة بالدول الثلاث حول خط الاتجاه العام، ولكن بصفة عامة توجد زيادة مستمرة في هذه التدفقات وهو ما يبينه الميل الموجب لمعامل الزمن، كما يعكس زيادة هذه التدفقات بمعدلات متقاربة كنسبة من الناتج التي كانت حوالي 0.07%، 0.08%، 0.09% في المتوسط سنوياً في كل من مصر وتونس والمغرب على الترتيب. وقدرت هذه التدفقات بحوالي 1.77، 0.52، 0.63 مليار دولار في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة في كل من مصر وتونس والمغرب، ونتج عن ذلك ارتفاع رصيد (ث ج م) بكل منها على الترتيب من 2.3، 2.3، 3.3 مليار دولار في عام 1980 إلى 73.1، 42، 31.4 مليار دولار في عام 2010 .

- لتوضيح الأهمية النسبية لتدفقات (ث ج م) على المستوى الداخلي، فقد تم مقارنة هذه التدفقات بكل من: إجمالي الاستثمار القومي، والإيرادات من صادرات السلع والخدمات، و(ن م ج)، حيث مثلت حولي 10.3%، 9.5%، 2.4% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة بالنسبة لهذه المتغيرات الثلاثة على الترتيب في مصر، بينما مثلت في تونس حوالي 10.2%، 6.4%، 2.6% في المتوسط سنوياً، وقد كانت هذه النسب أقل في المغرب ومثلت حوالي 5.4%، 4.8%، 1.4% في المتوسط سنوياً. وتبين هذه النسب تواضع الأهمية النسبية لهذه التدفقات على المستوى الداخلي، حتى رغم تحسنها النسبي في السنوات الأخيرة بالدول الثلاث، وإن كانت أهميتها النسبية داخلياً أعلى في مصر وتونس مقارنة بالمغرب نتيجة للتوسع في تطبيق برامج الإصلاح والخصخصة في تلك الدولتين.

- لتوضيح الأهمية النسبية لتدفقات (ث ج م) على المستوى الخارجي، فقد تم مقارنة هذه التدفقات بنظيراتها على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك من خلال مقارنتها بالتدفقات إلى كل من: الدول الأفريقية، والدول النامية ككل، والمستوى العالمي، وقد مثلت تدفقات (ث ج م) إلى مصر حوالي 13.8%، 1.3%، 0.4% في المتوسط سنوياً لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، بينما مثلت في تونس حوالي 7.5%، 0.7%، 0.2%، في المتوسط سنوياً، وقد كانت هذه النسب أقل أيضاً في المغرب، إذ كانت حوالي 4.8%، 0.4%، 0.1% في المتوسط سنوياً. ويلاحظ من ذلك تواضع الأهمية النسبية لهذه التدفقات خارجياً بهذه الدول، فضلاً عن تراجعها المستمر خلال فترة الدراسة في مصر وتونس، ولكن ارتفاعها في المغرب، مما يعكس وجود عديد من المشكلات تواجه

هذه التدفقات وعدم فاعلية السياسات التي اتبعتها مصر وتونس في سبيل تشجيع هذه الاستثمارات (Dumludag, 2010, PP. 16, 17)[14].

يتضح مما سبق، زيادة تدفقات (ث ج م) وأرصدتها بالدول الثلاث محل الدراسة بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وعمليات الخصخصة بها في العقدين الأخيرين، ورغم ذلك يلاحظ تواضع الأهمية النسبية لهذه التدفقات على المستويين الداخلي والخارجي، مما يبين محدودية دورها في تحقيق أهداف التنمية بهذه الدول، وعدم نجاح السياسات الحكومية في تحقيق أهدافها، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هذه السياسات وإصلاحها على غرار النماذج الناجحة مثل دول جنوب شرق آسيا وجنوبها التي تجذب النصيب الأكبر من تدفقات (ث ج م) إلى الدول النامية (Hossain & Hossain, 2012, P. 10).

3 – 2: تطور الصادرات في الدول محل الدراسة

يستعرض هذا البند تطور الصادرات بكل من مصر وتونس والمغرب خلال العقود الأربعة الماضية، من خلال متابعة تطور متوسط قيم الصادرات ونسبتها للناتج المحلى، فضلاً عن مقارنة هذه القيم فيما بين الدول محل الدراسة، وكذلك مقارنتها بمستوياتها إقليمياً وعالمياً، وذلك كما هو مبين **بالشكل رقم (2) والجدول رقم (2).**

شكل رقم (2)

تطور الصادرات كنسبة من الناتج المحلي بالدول محل الدراسة خلال الفترة (1970–2010)

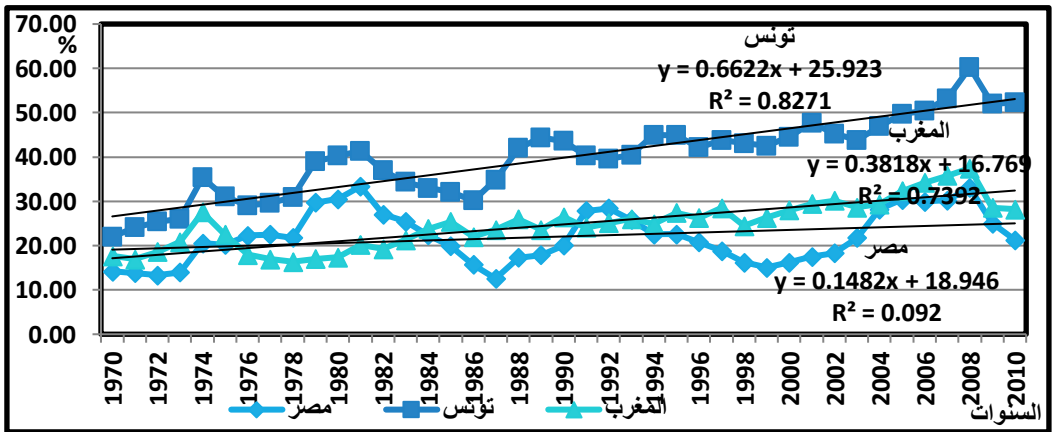

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1) م، وبيانات (WDI, 2012).

(14) يعزى ارتفاع النصيب النسبي للدول الثلاث من التدفقات الأفريقية إلى تواضع تدفقات (ث ج م) إلى الدول الأفريقية، حيث كانت حوالي 16.7 مليار دولار في المتوسط سنوياً وبما يمثل حوالي 9.2% ، 2.9% من التدفقات إلى كل من الدول النامية والتدفقات العالمية خلال فترة الدراسة (UNCTAD, 2012).

جدول رقم (2)

تطور الصادرات في مصر وتونس والمغرب خلال الفترة (1970-2010)

الدولة	البيان / الفترة	1970-1979	1980-1989	1990-1999	2000-2010	1970-2010
مصر	متوسط قيمة الصادرات (مليون$)	2379.2	6654.4	12435.0	30557.8	13434.7
	الصادرات % من الناتج المحلي	19.22	22.22	21.18	24.72	22.06
تونس	متوسط قيمة الصادرات (مليون$)	1207.2	3311.8	7167.8	14597.7	6571.1
	الصادرات % من الناتج المحلي	29.25	36.93	42.52	49.37	39.52
المغرب	متوسط قيمة الصادرات (مليون$)	1627.1	3790.3	8362.9	19854.9	8688.0
	الصادرات % من الناتج المحلي	19.22	22.24	25.95	31.10	24.79
مجموعة المقارنة	الصادرات % من (ن م ج) في أفريقيا	24.36	25.81	26.72	33.21	27.67
	الصادرات % (ن م ج) في الشرق الأوسط	43.02	34.76	34.40	44.90	39.27
	الصادرات % من (ن م ج) بالدول العربية	45.97	37.66	36.81	47.65	42.02

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1) م، وبيانات (UNCTAD, WDI, 2012).

يلاحظ من الشكل والجدول السابقين ما يلي:

- يوضح التحليل الاتجاهي عبر الزمن ارتفاع أهمية الصادرات كنسبة من الناتج المحلي في تونس مقارنة بمصر والمغرب، حيث مثلت حوالي 40%، في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة، في حين كانت النسبة المناظرة في كل من مصر والمغرب على التوالي 22%، 25% في المتوسط سنوياً. كما يوضح وجود ارتفاع مستمر في الصادرات كنسبة من الناتج بالدول الثلاث ولكن بمعدلات مختلفة، حيث كانت أعلى في تونس يليها المغرب، حيث مثلت معدلات الزيادة بها 0.66%، 0.38%، 0.15% في المتوسط سنوياً في كل من تونس والمغرب ومصر على الترتيب خلال فترة الدراسة. وكان هذا متوافقاً مع معدل نمو الصادرات الذي كان 11%، 9.2%، 9.6% في المتوسط سنوياً بالدول الثلاث على الترتيب.
- لتوضيح الأهمية النسبية للصادرات بالدول محل الدراسة فقد تم مقارنة الصادرات كنسبة من الناتج بالقيم المناظرة لها على المستوى الإقليمي في كل من الدول الأفريقية، ودول الشرق الأوسط، والمنطقة العربية، حيث كانت هذه النسب بها على الترتيب 27.7%، 39.3%، 42% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة، في حين كانت النسب المناظرة لها أقل في المغرب ومصر، حيث كانت حوالى 25%، 22%، بينما كانت نسبتها في تونس تتماشي مع هذه النسب.

يتضح مما سبق، انخفاض الأهمية النسبية للصادرات في مصر والمغرب مقارنة بتونس وكذلك دول المقارنة الإقليمية سواء الدول الأفريقية أو دول الشرق الأوسط أو الدول العربية، فضلاً عن أن معدل نمو الصادرات كنسبة من الناتج عبر الزمن خلال فترة الدراسة كان أقل في مصر والمغرب مقارنة بتونس، مما يتطلب إعادة النظر في السياسة التجارية وتذليل الصعوبات التي تواجه الصادرات بهما.

3 – 3: تطور النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة

يستعرض هذا البند تطور النمو الاقتصادي في الدول الثلاث، من خلال متابعة تطور كل من: (ن م ج) الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه ومعدلات نموهما، فضلاً عن المقارنة بينهم، كما هو مبين **بالشكل رقم (3) والجدول رقم (3).**

شكل رقم (3)

تطور معدل نمو الناتج المحلي في مصر وتونس والمغرب خلال الفترة (1970–2010)

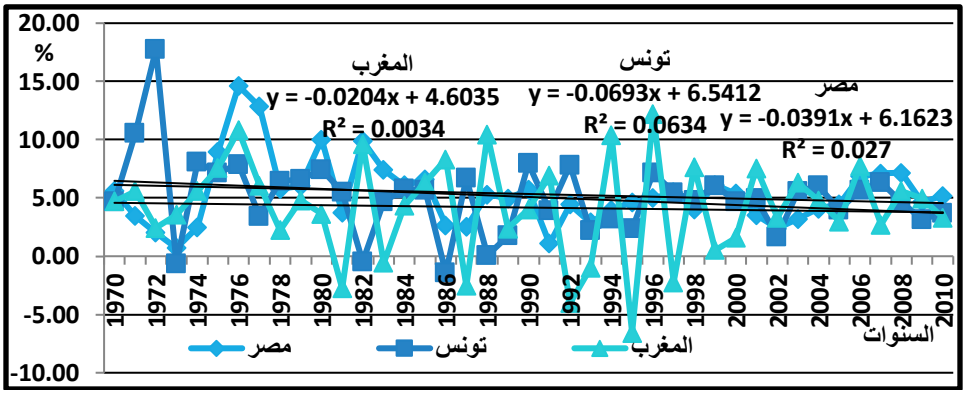

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1) م، وبيانات (WDI, 2012).

جدول رقم (3)

تطور النمو الاقتصادي في كل من مصر وتونس والمغرب خلال الفترة (1970–2010)

الدولة	البيان / الفترة		-1970 1979	-1980 1989	-1990 1999	-2000 2010	-1970 2010
مصر	(ن م ج) الحقيقي	القيمة ($مليون)	25757	50492	77514	125371	71139
		معدل النمو%	5.58	4.89	3.75	4.62	5.23
	متوسط نصيب الفرد من (ن م ج)	القيمة $	650.2	1000.8	1220.1	1616.8	1134.0
		معدل النمو%	3.51	2.41	1.95	3.25	3.13
تونس	(ن م ج) الحقيقي	القيمة ($مليون)	6165	10090	15055	24585	14233
		معدل النمو%	6.60	2.77	4.26	4.13	4.92
	متوسط نصيب الفرد من (ن م ج)	القيمة $	1092.0	1402.0	1695.0	2439.1	1676.1
		معدل النمو%	4.57	0.53	2.73	3.21	3.09
المغرب	(ن م ج) الحقيقي	القيمة ($مليون)	15424	23436	32482	48245	30344
		معدل النمو%	4.83	3.44	2.20	4.46	3.97
	متوسط نصيب الفرد من (ن م ج)	القيمة $	894.3	1062.1	1215.0	1575.1	1196.1
		معدل النمو%	2.55	1.21	0.81	3.48	2.13

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1) م، وبيانات (UNCTAD, WDI, 2012).

يلاحظ من الشكل والجدول السابقين ما يلي:

- يوضح التحليل الاتجاهي لمعدلات نمو الناتج المحلي بالدول الثلاث عدم استقراره وتقلبه بصورة كبيرة حول خط الاتجاه العام، وهو الأمر الذي انعكس في تدني قيمة (R^2)، كما كانت التقلبات أشد في المغرب مقارنة بمصر وتونس. كما يبين تراجع معدلات نمو الناتج عبر الزمن كما تبينه معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل السالب، التي تعكس تراجع في نمو الناتج بحوالي 0.02%، 0.04%، 0.07% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة في كل من المغرب ومصر وتونس.
- لقد حقق الاقتصاد المصري معدلاً متواضعاً في نمو (ن م ج)، حيث قدر بحوالي 5.2% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة، هذا فضلاً عن تراجعه خلال سنوات الدراسة من 5.9% في المتوسط سنوياً خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي إلى 4.6% في المتوسط سنوياً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة. وتحقق نفس الأمر في كل من تونس والمغرب، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي من 6.6%، 4.8% في المتوسط سنوياً خلال عقد السبعينيات في كل من تونس والمغرب على التوالي إلى 4.1%، 4.5% في المتوسط سنوياً في العقد الأول من الألفية الثالثة، محققاً معدل نمو 4.9%، 4% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة في كل منهما على التوالي.
- شهد معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي هو الآخر تراجعاً في معدله مناظراً للتراجع في معدلات نمو الناتج المحلي، وقد كان معدل نموه أعلي في كل مصر وتونس، حيث قدر بحوالي 3.1% في المتوسط سنوياً في كل منهما، بينما كان في المغرب 2.1% في المتوسط سنوياً خلال ذات الفترة.

يتضح مما سبق، تواضع معدلات النمو الاقتصادي المحققة بالدول الثلاث محل الدراسة سواء على مستوى الناتج المحلي أو متوسط نصيب الفرد منه خلال العقود الأربعة الماضية، وإن كان متدني بدرجة أكبر في المغرب مقارنة بمصر وتونس، فضلاً عن تراجع معدلات النمو عبر الزمن خلال فترة الدراسة، مما يعكس قصور وضعف سياسات التنمية بهذه الدول، ولذا، يجب معالجة نقاط الضعف ومواجهة الاختلالات الحقيقية بها، كي تستطيع الارتفاع بمعدلات النمو وتحقق أهداف التنمية بها.

4 : قياس العلاقات بين (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة

يهدف هذا النموذج إلى تقدير العلاقات الكمية بين كل من: (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي، فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقات السببية بين هذه المتغيرات وتحديد أي منها يسبب الآخر في كل من: مصر وتونس والمغرب خلال العقود الأربعة الماضية، الأمر الذي يساعد في صياغة السياسات الاقتصادية بشكل صحيح بالدول المعنية، **وبالتالي، فإن هذا القسم يهدف إلي:**

أولاً: توصيف النموذج وتحديد المؤشرات التي تعبر عن: (ث ج م)، والصادرات، والنمو الاقتصادي.

ثانياً: اختيار النموذج القياسي الملائم وفقاً للمعايير القياسية تماشياً مع طبيعة المتغيرات وهدف البحث.
ثالثاً: تقدير العلاقات بين المتغيرات المدرجة في النموذج في الدول محل الدراسة.
رابعاً: تحديد اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات النموذج بالدول محل الدراسة.

تماشياً مع ذلك، سوف يتم تناول هذا القسم من خلال خمسة بنود هي: توصيف النموذج ومصادر البيانات، والمنهج القياسي المستخدم، وتحليل التكامل المشترك، وتقدير العلاقات بين المتغيرات، وتحليل علاقات السببية بين المتغيرات، وذلك بالدول المعنية بالدراسة.

4 – 1: توصيف النموذج وتحديد مؤشرات المتغيرات ومصادر البيانات

ينطوي النموذج المستخدم على ثلاثة متغيرات هى: (ث ج م)، والصادرات، والنمو الاقتصادي، وقد تعددت المؤشرات المستخدمة في التعبير عنها في الدراسات التطبيقية، غير أنه بعد إجراء عديد من محاولات القياس التجريبية تم التوصل إلى أفضل النتائج في ظل المؤشرات التي تم الاستقرار عليها، **وقد كانت المتغيرات والمؤشرات المعبرة عنها ورموزها بالنموذج القياسي كما يلي:**

- **النمو الاقتصادي (GDP):** يقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي مقدراً بالمليون دولار وبالأسعار الجارية، وزيادة قيمته مع مر الزمن تعني ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي بالمجتمع.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** يقاس من خلال حجم تدفقات (ث ج م) إلى الدولة مقدرة بالمليون دولار وبالأسعار الجارية، وزيادة هذه القيمة تعني زيادة تدفقات هذه الاستثمارات ونجاح السياسات الحكومية في هذا الشأن، والعكس صحيح.
- الصادرات **(EX):** تقاس بقيمة إيرادات الدولة من صادرات السلع والخدمات مقدرة بالمليون دولار وبالأسعار الجارية، وزيادة هذه القيمة تعني زيادة صادرات الدولة وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية ونجاح استراتجية التوجه الخارجي بالدولة، والعكس صحيح.

وفقاً لذلك، تكون معادلة النموذج الذي يهدف إلى تقدير العلاقات بين المتغيرات الثلاثة على الصورة التالية:

$$Ln\ GDP_t = f\ (\ Ln\ FDI_t,\ Ln\ EX_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad \textbf{(1)}$$

ويتم تحويل كل متغير مستقل إلى متغير تابع بنفس الصيغة السابقة في هذه الدالة لتقدير العلاقات بين المتغيرات الثلاثة، وتحديد اتجاهات العلاقات السببية بينهم على النحو الذي سوف يوضح في البنود التالية. كما تم اختيار الشكل اللوغاريتمي الخطي المزدوج (Double Log Linear Function Form)، في تقدير معلمات المتغيرات الثلاثة التي يتضمنها النموذج ويعزى ذلك إلى:

- يساعد التحويل اللوغاريتمي المزدوج على موافاة افتراض خطية الدالة لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل القياسي.
- إن هذا الشكل تتسم نتائجه بجودة توفيق عالية (Superior Fit)، نظراً لتحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي مقارنة بالأشكال الأخرى للدوال.
- إن المعلمات المقدرة في هذا الشكل تمثل المرونات، الأمر الذي يسهل تحديد التأثير النسبي لكل متغير مستقل على المتغير التابع دون التأثر بوحدات القياس الخاصة بكل متغير.

توضح بيانات **الجدول رقم (2)**م الإحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج في الدول الثلاث، ويلاحظ من اختبار (Jarque-Bera) أن سلاسل البيانات لمتغيرات النموذج في الدول الثلاث محل الدراسة تأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي في ظل وجود تباين ثابت وتغاير يساوي الصفر. وتوضح معاملات الارتباط أن متغيرات النموذج الثلاثة ترتبط معاً بعلاقة طردية في الدول محل الدراسة، ولكن تتفاوت قوة الارتباط فيما بينها، حيث تكون درجة الارتباط ضعيفة بين هذه المتغيرات في مصر وقوية في كل من تونس والمغرب.

يستخدم البحث بيانات سنوية تغطي الفترة (1970–2010)، وقد تم تجميع هذه البيانات من المصادر الدولية، من خلال مؤشرات التنمية الدولية {World Development Indicators (WDI)} للبنك الدولي لعام 2012، في تقدير بيانات الناتج المحلي والصادرات، وبيانات (UNCTAD) في تقدير (ث ج م) وذلك لعام 2012، وقد روعي أن تكون كافة المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي محسوبة على أساس الدولار في حالة البيانات النقدية مراعاة للتجانس فيما بين الدول، كما تكون كافة المتغيرات المستخدمة في النموذج في صورة اللوغاريتم الطبيعي، ولذا، فإن المعلمات المقدرة تُعبر عن المرونات.

4 – 2: المنهج القياسي

تعتمد الدراسات التطبيقية عادة في دراسة العلاقات الكمية والسببية بين المتغيرات الاقتصادية على نموذج تصحيح الخطأ {Error Correction Model (ECM)}، ويُستخدم هذا النموذج عندما تتصف المتغيرات بخاصية التكامل المشترك، ويطبق عادة للتوفيق بين سلوك العلاقات الاقتصادية في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، حيث يفترض أن المتغيرات الاقتصادية عادة ما تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها وضع التوازن (Steady State Equilibrium). ونظراً لأنه في كثير من الأحيان تكون أغلب سلاسل البيانات للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة (Non stationary)، وفي مثل هذه الحالة لا تصلح الطرق التقليدية في دراسة علاقات الانحدار بين المتغيرات وهي في صورتها الأصلية (Level)، حيث يؤدي ذلك إلى الحصول على ما يسمي بالانحدار الزائف

(Spurious Regression)، وبالتالي، فإن الاختبارات الإحصائية العادية (R^2, DW, F, T) لا يمكن الاعتماد عليها، ولذا، يجب أخذ الفرق الأول لجميع المتغيرات لتجنب هذه الظاهرة، إلا أن ذلك يؤدي إلى فقدان العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، تلك التي تتميز بأهميتها الكبيرة خاصة لدى متخذي السياسات الاقتصادية (Christopoulos & Tsionas, 2004, P. 57). غير أنه إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة كل على حده، ولكنها تتصف بخاصية التكامل المشترك فيما بينها كمجموعة (Co-integration Relationship)، فإن البواقي تكون مستقرة، مما يعني أن متغيرات النموذج تتحرك معاً في نفس الاتجاه، ومن ثم، يتحقق لها التوازن في الأجل الطويل، وبالتالي، يمكن قياس العلاقات بين المتغيرات بدون أخذ الفرق الأول لتحديد العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام نموذج {(Vector Error Correction Model (VECM}، فضلاً عن تحديد العلاقات بين المتغيرات في الأجل القصير في الوقت نفسه (Vazakidis & Adamopoulos, 2010, P. 581). كما أنه من مزايا نموذج (VECM) أنه يساعد في تحديد علاقات السببية بين المتغيرات، حيث إنه من خلال اختبار (Wald Test) يتم تحديد علاقات السببية في الأجل القصير، كما أنه من خلال معنوية معامل تصحيح الخطأ (ECT) يتم تحديد علاقات السببية في الأجل الطويل (Zaman, et al., 2011, P. 249). وبالتالي، فإنه من خلال هذا النموذج يمكن قياس علاقات السببية بين (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي في كل من مصر وتونس والمغرب خلال الفترة (1970–2010) باستخدام أسلوب جرانجر للسببية (Multivariate Granger Causality) (Furuoka, 2007, P. 6)، **ويتم ذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:**

أولاً: تحليل التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، حيث يتطلب تطبيق نموذج (VECM) في دراسة العلاقات الكمية والسببية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية أن تكون هذه العلاقات بها خاصية التكامل المشترك (Co-integration Relationship)، ويتم الكشف عن خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج على مرحلتين:

المرحلة الأولى: اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار المتغيرات الداخلة في النموذج، وبالتالي، يتم تحديد درجة التكامل (Integration Order) لكل متغير على حده، فضلاً عن تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى (Optimal Lag Length) لمتغيرات النموذج.

المرحلة الثانية: الكشف عن مدي توافر خاصية التكامل المشترك (Co-integration) بين متغيرات النموذج وهي: النمو الاقتصادي (GDP)، والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والصادرات (EX)،

ويتم ذلك من خلال بحث علاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات معاً بكل دولة، وذلك باستخدام أسلوب جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen maximum likelihood Procedure).

ثانياً: بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، فإنه يتم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ متعدد المتغيرات (VECM)، وفيه يتم تقدير معلمات النموذج لكل من: النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات، سواء للعلاقات في الأجل الطويل أو في الأجل القصير، ونظراً لتداخل العلاقات بين متغيرات النموذج وهو ما يعني أن أي من هذه المتغيرات يؤثر في المتغيرين الآخرين داخلياً، والعكس صحيح، وبالتالي، فإن النموذج المستخدم لاختبار العلاقة بينهم، يتعين أن يكون نموذجاً آنياً يحتوي على عدد من المعادلات مساوياً لعدد المتغيرات الموجودة بالنموذج، وذلك بوضع المتغيرات في صيغة نموذج (VECM) متعدد المعادلات.

ثالثاً: يتم أخيراً تحديد اتجاه علاقات السببية بين كل من: النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات، في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، وذلك من خلال تحليل جرانجر للسببية (Multivariate Granger Causality)، استناداً لنتائج نموذج (VECM).

سوف يتم التعرض لدراسة هذه الخطوات الثلاث بنفس الترتيب، حيث يتم الجمع بين التأصيل النظري لكل منها بإيجاز، ثم تقديم النتيجة التطبيقية للقياس.

4 – 3: تحليل التكامل المشترك

4-3-1: اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test): يستخدم اختبار جذر الوحدة (UR) لتحديد مدى استقرار بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة بالنموذج وعند أي مستوى من الفروق يتحقق لها هذا الاستقرار، ومن خلال ذلك يتم تحديد رتبة التكامل لمتغيرات النموذج، ويوضح **الجدول رقم (4)** النتائج الموجزة لاختبار جذر الوحدة (UR) سواء للمتغيرات في صورتها الأصلية أو بعد إجراء الفرق الأول لها، وذلك من خلال اختباري: ديكي – فولار الموسع {Augmented Dickey-Fuller (ADF)}، وفيليبس بيرون {Phillips-Perron (PP)}، باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews).

ويلاحظ من بيانات هذا الجدول ما يلي:

- في مصر: توضح النتائج عدم استقرار كافة متغيرات النموذج في صورتها الأصلية سواء عند مستوى معنوية 1% أو 5% في ظل وجود الحد الثابت فقط بالدالة ووجود كل من الحد الثابت والاتجاه (Trend) معاً. بينما تكون كافة المتغيرات مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى لها، وذلك عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني أن هذه المتغيرات يكون تكاملها من الرتبة الأولى {Integrated of order (1)}.

جدول رقم (4)

نتائج اختبار استقرار متغيرات النموذج (U R) باستخدام اختباري:

ديكي– فولار (ADF)، فليبس بيرون (PP)

البيان / المتغير		المتغير في وضعه الأصلي				المتغير في الفرق الأول				رتبة المتغير I ( )
		ديكي– فولار		فليبس بيرون		ديكي– فولار		فليبس بيرون		
		Constant	Constant &Trend	Constant	Constant &Trend	Constant	None	Constant	None	
مصر	*LnGDP*	0.17- (0.93)	1.77- (0.70)	0.26- (0.92)	2.21- (0.47)	5.04- (0.00)	3.32- (0.00)	5.10- (0.00)	3.41- (0.00)	1
	Ln FDI	1.70- (0.42)	2.40- (0.37)	2.02- (0.28)	2.35- (0.40)	5.27- (0.00)	3.30- (0.00)	4.17- (0.00)	3.76- (0.00)	1
	Ln EX	1.40- (0.57)	2.79- (0.21)	1.20- (0.66)	2.10- (0.53)	3.60- (0.00)	3.43- (0.00)	4.30- (0.00)	3.43-- (0.00)	1
تونس	*Ln GDP*	3.23- (0.04)	3.86- (0.03)	2.90- (0.06)	3.77- (0.04)	4.28- (0.00)	2.89- (0.01)	4.23- (0.00)	2.65- (0.00)	0
	Ln FDI	1.83- (0.36)	3.55- (0.06)	1.69- (0.43)	3.52- (0.06)	7.78- (0.00)	7.53- (0.00)	11.24- (0.00)	7.64- (0.00)	1
	Ln EX	2.90- (0.06)	3.46- (0.07)	2.65- (0.09)	3.65- (0.04)	4.15- (0.00)	3.35- (0.00)	3.92- (0.00)	3.20- (0.00)	0
المغرب	*Ln GDP*	1.55- (0.50)	3.35- (0.08)	1.55- (0.50)	2.72- (0.23)	4.74- (0.00)	3.53- (0.01)	4.73- (0.00)	3.41- (0.00)	1
	Ln FDI	1.05- (0.72)	4.99- (0.01)	1.63- (0.46)	4.94- (0.01)	10.22- (0.00)	- 10.23 (0.00)	15.46- (0.00)	15.46 (0.00)	0
	Ln EX	1.63- (0.46)	3.14- (0.11)	1.84- (0.35)	3.37- (0.07)	4.92- (0.00)	3.77- (0.00)	4.79- (0.00)	3.72- (0.00)	1

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews) اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1).م.

- القيم الحرجة في (Level) في حالة وجود الحد الثابت عند مستوي معنوية 1% = - 3.61، وعند 5% = - 2.94، وفي حالة وجود الحد الثابت والاتجاه معاً عند مستوى معنوية 1% = -4.21، وعند 5% = -3.53.
- القيم الحرجة في الفرق الأول في حالة وجود الحد الثابت عند مستوي معنوية 1% = - 3.61، وعند 5% = - 2.94، وفي حالة (None) عند مستوى معنوية 1% = -2.63، وعند 5% = -1.95.

- في تونس: توضح النتائج عدم استقرار (ث ج م) في صورته الأصلية سواء عند مستوى معنوية 1% أو 5%، في ظل وجود ثابت الدالة فقط أو وجود كل من ثابت الدالة والاتجاه (Trend)، ويتحقق له الاستقرار مع الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%، ولذا، يكون متكامل من الرتبة الأولى ***I(1)*** ، بينما كل من الناتج المحلي والصادرات يكونان غير مستقران في صورتهما الأصلية حتى مستوى معنوية 5% وبخاصة وفقاً لاختبار فيلبس بيرون (PP)، بينما يكونان مستقران في حالة وجود كل من الحد الثابت والاتجاه (Trend) معاً بالدالة، وهذا يعني أنهما متكاملان من

الرتبة صفر ***I(0)*** ، وهذا يعني أن هذان المتغيران غير مستقران في صورتهما الأصلية مع وجود ثابت الدالة وبدون الاتجاه (Trend) ومستقران مع الفرق الأول بوجود ثابت الدالة، ولذا، فإنه يراعى ذلك في حالة اختبار التكامل المشترك ويتم بدون إدخال الاتجاه.

- في المغرب: توضح النتائج عدم استقرار كل من: (ن م ج) والصادرات في صورتهما الأصلية سواء عند مستوى معنوية 1% أو 5%، في ظل وجود ثابت الدالة فقط أو وجود كل من ثابت الدالة والاتجاه (Trend)، ويتحقق لهما الاستقرار بعد إجراء الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%، ولذا، يكونان متكاملان من الرتبة الأولى ***I(1)*** ، بينما (ث ج م) يكون غير مستقر في صورته الأصلية في حالة وجود ثابت الدالة، بينما يتحقق له الاستقرار في حالة وجود ثابت الدالة والاتجاه (Trend)، وهذا يعني أن رتبة تكامله صفر ***I(0)*** ، ولذا، يراعى ذلك في حالة اختبار التكامل المشترك ويتم ادخال المتغير بدون الاتجاه (Trend).
- نتيجة لذلك سوف يتم إجراء اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج في ظل إدراج الحد الثابت فقط بالدالة وبدون الاتجاه (Trend)، وفي هذه الحالة تشترك كل متغيرات النموذج في نفس درجة التكامل ***I(1)*** ، وذلك باستخدام أسلوب جوهانسون للتكامل المشترك (JML)، الذي يشترط لاستخدامه أن تكون كافة المتغيرات لها نفس رتبة التكامل (Muhammed, et al., 2011, P. 59).

يتم تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى (Optimal Lag Length) للمتغيرات في النموذج من خلال نموذج متجهة الانحدار الذاتي (VAR)، وذلك من خلال اختبار كل من: (LR, FPE, AIC, SC, HQ) كما هو موضح **بالجدول رقم (3)م**، الذي يتضح منه أنها تكون بحد أقصى ثلاث فترات في مصر وتونس وفترة واحدة بالمغرب في معظم الاختبارات.

4-3-2: اختبارات التكامل المشترك (Co-integration Tests): سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال تحليل جوهانسون (JML)، وذلك من خلال اختبارين هما: (Trace Test)، (Max-Eigen value Test). ويتم إجراء هذين الاختبارين لاختبار فرض العدم بأنه يوجد بحد أقصى عدد (r) من علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، حيث تعبر (r) عن عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، وتساوي الصفر في حالة عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أو تساوي 1، 2، بحد أقصى (k-1)، حيث أن (k) هى عدد المتغيرات بالنموذج، وهى ثلاثة متغيرات في هذا النموذج، ويلخص **الجدول رقم (5)** نتائج هذين الاختبارين.

جدول رقم (5)

نتائج اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون (Trace and Max-Eigen tests)

البيان / الدولة	عدد علاقات التكامل بين المتغيرات	Trace Test			Eigen value Test		
		Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.
مصر	لا يوجد*	59.56	29.80	0.00	34.12	21.13	0.00
	بحد أقصى (1)*	25.43	15.49	0.00	25.41	14.26	0.00
	بحد أقصى (2)	0.02	3.84	0.88	0.02	3.84	0.88
تونس	لا يوجد*	66.72	29.80	0.00	47.49	21.13	0.00
	بحد أقصى (1)*	19.23	15.49	0.01	17.17	14.26	**0.02
	بحد أقصى (2)	2.06	3.84	0.15	2.06	3.84	0.15
المغرب	لا يوجد*	42.63	35.19	0.01	21.64	22.30	0.06
	بحد أقصى (1)**	21.00	20.26	0.04	16.83	15.89	0.04
	بحد أقصى (2)	4.16	9.16	0.39	4.16	9.16	0.39

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

* تشير إلى رفض هذا الفرض عند مستوى معنوية 1%.

** تشير إلى رفض هذا الفرض عند مستوى معنوية 5%.

يتضح من هذا الجدول، أنه توجد ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقاً لكلا الاختبارين في الدول الثلاث محل الدراسة، حيث توجد علاقات تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، ومن ثم، يتم رفض فرض العدم بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في مواجهة الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند مستوى معنوية 1% وفقاً للاختبارين– باستثناء المغرب وفقاً للاختبار الثاني– كما أنه يتم رفض فرض العدم بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة في مواجهة الفرض البديل بوجود علاقتين تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقاً للاختبارين بالدول الثلاث محل الدراسة حتى مستوى معنوية 5%، وبالتالي، فإن هذه النتيجة تسمح بإجراء الخطوة التالية لذلك، التي تتمثل في قياس هذه العلاقات، تلك التي تمثل علاقات التوازن بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، ويتم ذلك من خلال نموذج (VECM).

4 – 4: تقدير العلاقات بين المتغيرات

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج في الخطوة السابقة، فإنه يتم قياس العلاقات طويلة الأجل من خلال نموذج (VECM)، **وتكون الصيغة العامة لمعادلات الأجل الطويل وفقاً لهذا النموذج على الصورة التالية:**

$$ln\,GDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 ln\,FDI_t + \alpha_2 ln\,Ex_t + u_{1t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$ln\,FDI_t = \beta_0 + \beta_1 ln\,GDP_t + \beta_2 ln\,Ex_t + u_{2t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$\ln Ex_t = \lambda_0 + \lambda_1 \ln GDP_t + \lambda_2 \ln FDI_t + u_{3t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

يمكن الحصول على حد تصحيح الخطأ (ECT_t) الذي يقيس سرعة التعديل أو سرعة التكيف (Speed of Adjustment) لاختلال التوازن في الأجل القصير لكي يتم تحقيق التوازن في الأجل الطويل، وبالتالي، يتم تحديد عدد الفترات الزمنية اللازمة لتحقيق التوازن في الأجل الطويل وذلك من خلال المعادلات الثلاث السابقة، التي يتم منها اشتقاق المعادلات التي على الصورة التالية:

$$ECT_{1t} = \ln GDP_t - \alpha_1 \ln FDI_t - \alpha_2 \ln Ex_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

$$ECT_{2t} = \ln FDI_t - \beta_1 \ln GDP_t - \beta_2 \ln EX_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

$$ECT_{3t} = \ln EX_t - \lambda_1 \ln GDP_t - \lambda_2 \ln FDI_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

وبأخذ الفرق الأول لمعادلات الأجل الطويل لكل متغير، فإنه يتم الحصول على المعادلات التي تمثل نموذج (VECM) وذلك لتقدير المعلمات في الأجل القصير بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ لكل متغيرات النموذج كما يلي:

$$\Delta \ln GDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{1i} \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{2i} \Delta \ln FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{3i} \Delta \ln EX_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + u_{1t} \quad (8)$$

$$\Delta \ln FDI_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^{p} \beta_{1i} \Delta \ln FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \beta_{2i} \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \beta_{3i} \Delta \ln EX_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + u_{2t} \quad \ldots\ldots (9)$$

$$\Delta \ln EX_t = \lambda_0 + \sum_{i=0}^{p} \lambda_{1i} \Delta \ln EX_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \lambda_{2i} \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \lambda_{3i} \Delta \ln FDI_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + u_{3t} \quad (10)$$

حيث تعبر كل من: $\Delta \ln GDP_t$، $\Delta \ln FDI_t$، $\Delta \ln EX_t$ ، عن الفرق الأول لمتغيرات النموذج الثلاثة والفجوات الزمنية المختلفة لها، (P) هي العدد الأمثل للفجوات الزمنية بالنموذج، التي تم تحديدها بحد أقصى ثلاث فجوات باستخدام المعايير المبينة في الجدول رقم (3)م، ECT_{t-1} تمثل حد تصحيح الخطأ، u_t تمثل حد الخطأ العشوائي الذي يكون وسطه الحسابي صفر وتباينه ثابت. ويلاحظ من هذه المعادلات أنها تتضمن العلاقات بين المتغيرات في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، الذي يتضح من خلال حد تصحيح الخطأ الخاص بكل معادلة (ECT_{t-1})، وتوضح بيانات **الجدول رقم (6)** النتائج الموجزة التي تم تقديرها من خلال البرنامج الإحصائي (EViews)، للعلاقات بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل المناظرة للمعادلات (2–4) السابقة.

جدول رقم (6)

نتائج التحليل الديناميكي متعدد المتغيرات لعلاقات الأجل الطويل وفقاً لتحليل (VECM)

الدولة	المتغير التابع	المتغير المستقل			ECT_{t-1}	R^2
		Ln GDP	*Ln FDI*	*Ln EX*		
مصر	*Ln GDP*	1-	0.971 * (7.51)	1.043 * (25.19)	0.34- * (4.32-)	%63
	Ln FDI	1.029 * (2.79)	1-	1.074 * (3.36)	0.53- * (5.00-)	%68
	Ln EX	0.958 * (22.22)	0.931 * (8.00)	1-	0.11- (0.60-)	%31
تونس	*Ln GDP*	1-	0.539 * (9.30)	0.814 * (140.60)	0.76 (1.42)	%25
	Ln FDI	1.855 * (10.98)	1-	1.509 * (11.23)	0.64- * (3.54-)	%72
	Ln EX	1.229 * (137.06)	0.663 * (9.26)	1-	2.50- * (4.62-)	%57
المغرب	*Ln GDP*	1-	0.347 * (9.77)	0.787 * (31.48)	0.62- * (3.40-)	%32
	Ln FDI	2.880 * (10.32)	1-	2.267 * (11.63)	0.57- * (2.74)	%55
	Ln EX	1.270 * (32.09)	0.441 * (11.23)	1-	0.05- (0.24-)	%21

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

* تشير إلي أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1%.

- القيم بين الأقواس تشير إلى قيمة (t-statistics).

يتضح من هذا الجدول ما يلي:

أولاً- في مصر:

- أن كل من: (ث ج م)، والصادرات يؤثر إيجابياً ومعنوياً على الناتج المحلى كمؤشر للنمو الاقتصادي، وتشير قيمة المعلمات المقدرة إلى أن زيادة (ث ج م)، والصادرات بنسبة 10% يترتب عليها زيادة الناتج بنفس النسبة تقريباً- 9.7%، 10.4% لكل منهما على التوالي. كما أن معامل تصحيح الخطأ يكون معنوي عند مستوى 1%، وذات إشارة سالبة، وقيمة معلمته 0.34 تدل على أن معامل سرعة التعديل تكون مرتفعة، الأمر الذي يعني سرعة التكيف وتصحيح أي اختلال في مستوى الناتج واستعادته إلى حالة التوازن المستقر في حدود ثلاث سنوات.
- أن النمو الاقتصادي والصادرات يؤثران إيجابياً ومعنوياً على تدفقات (ث ج م)، وتشير قيمة المعلمات المقدرة إلى أن زيادة كل منهما بنسبة 10% يترتب عليها زيادة في هذه الاستثمارات بنسبة 10.3%، 10.7% لكل منهما على التوالي. كما أن معامل تصحيح الخطأ يكون معنوي عند مستوى 1%، وذات إشارة سالبة، وقيمة معلمته 0.53 تشير إلى ارتفاع سرعة التعديل، حيث

يمكن تصحيح أي اختلال في تدفقات هذه الاستثمارات واستعادتها إلى حالة التوازن في أقل من سنتين.

- أن النمو الاقتصادي و(ث ج م) يؤثران إيجابياً ومعنوياً على الصادرات، وتشير قيمة المعلمات المقدرة أن الصادرات تكون متكافئة المرونة تقريباً مع كل منهما، غير أن معامل تصحيح الخطأ يكون غير معنوي إحصائياً.

ثانياً- في تونس:

- أن كل من: (ث ج م)، والصادرات يؤثر إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، وتشير قيمة المعلمات المقدرة إلى أن زيادة كل منهما بنسبة 10% يترتب عليها زيادة في مستوى الناتج بنسبة 5.4%، 8.1% لكل منهما على التوالي، ولكن معامل تصحيح الخطأ غير معنوي إحصائياً.
- أن النمو الاقتصادي والصادرات يؤثران إيجابياً ومعنوياً على تدفقات (ث ج م)، وتشير قيمة المعلمات المقدرة إلى أن (ث ج م) يكون مرن بالنسبة لهما، حيث إن زيادة كل منهما بنسبة 1% يترتب عليها زيادة في تدفقات (ث ج م) بنسبة 1.9%، 1.5% لكل منهما على التوالي. كما أن معامل تصحيح الخطأ يكون معنوي عند مستوى 1%، وذات إشارة سالبة، وقيمة معلمته 0.64 تشير إلى ارتفاع سرعة التعديل، حيث يمكن تصحيح أي اختلال في تدفقات هذه الاستثمارات واستعادتها إلى حالة التوازن في غضون سنة ونصف تقريباً.
- أن النمو الاقتصادي و(ث ج م) يؤثران إيجابياً ومعنوياً على الصادرات، وتشير قيمة المعلمات المقدرة إلى أن زيادة كل منهما بنسبة 10% يترتب عليها زيادة في الصادرات بنسبة 12.3%، 6.6% لكل منهما على التوالي. كما أن معامل تصحيح الخطأ يكون معنوي عند مستوى 1%، وذات إشارة سالبة، وقيمة معلمته 2.5 تشير إلى ارتفاع سرعة التعديل والتصحيح لأي اختلال في الصادرات في غضون أقل من نصف سنة.

ثالثاً- في المغرب:

- أن (ث ج م)، والصادرات يؤثران إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، وتشير قيمة المعلمات المقدرة إلى أن زيادة كل منهما بنسبة 10% يترتب عليها زيادة في مستوى الناتج بنسبة 3.5%، 7.9% لكل منهما على التوالي. كما أن معامل تصحيح الخطأ يكون معنوي عند مستوى 1%، وذات إشارة سالبة، وقيمة معلمته 0.62 تدل على ارتفاع سرعة التعديل والتكيف، وتصحيح أي اختلال في مستوى الناتج واستعادته إلى حالة التوازن المستقر في غضون سنة ونصف تقريباً.
- أن النمو الاقتصادي والصادرات يؤثران إيجابياً ومعنوياً على تدفقات (ث ج م)، وتشير قيمة المعلمات المقدرة إلى ارتفاع مرونة (ث ج م) لهما، حيث تكون 2.9، 2.3 لكل منهما على التوالي. كما أن معامل تصحيح الخطأ يكون معنوي عند مستوى 1%، وذات إشارة سالبة، وقيمة معلمته

0.57 تشير إلى ارتفاع سرعة التعديل، حيث يمكن تصحيح أي اختلال في تدفقات هذه الاستثمارات واستعادتها إلى حالة التوازن في أقل من سنتين.

- أن النمو الاقتصادي و(ث ج م) يؤثران إيجابياً ومعنوياً على الصادرات، وتشير قيمة المعلمات المقدرة إلى أن زيادة كل منهما بنسبة 10% يترتب عليها زيادة الصادرات بنسبة 12.7%، 4.4% لكل منهما على التوالي، غير أن معامل تصحيح الخطأ غير معنوي إحصائياً.

يتضح من هذه النتائج، وجود توافق كبير فيما يتعلق بتأثير كل من (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي في الدول الثلاث محل الدراسة، ولكن الذي يختلف هو مدى هذا التأثير فيما بين المتغيرات وفيما بين الدول، وهذا يدلل على الدور الفعال للقطاع الخارجي متمثلاً في كل من (ث ج م) والصادرات على النمو الاقتصادي بالدولة وكذلك تأثير النمو عليهما. وسوف يتم الاقتصار في تقدير العلاقات بين المتغيرات على الأجل الطويل فقط، لأن العلاقات بين هذه المتغيرات في الأجل القصير يتم تجميعها بطريقة حسابية دقيقة وفقاً لتحليل (VECM) وتنعكس بالكامل وبصورة مبسطة في علاقات السببية بالأجل القصير، الأمر الذي سوف يتم توضيحه في البند التالي الخاص بتحليل السببية.

4- 5: تحليل السببية لجرانجر (Multivariate Granger Causality)

وفقاً لنظرية جرانجر (Granger Representation Theorem)، أن اكتشاف وجود علاقات تكامل مشترك بين مجموعة من المتغيرات، يعني وجود علاقات سببية بين هذه المتغيرات إما أن تكون في اتجاه واحد (Uni-directional) أو في الاتجاهين أي ثنائية الاتجاه (Bi-directional). فإذا كانت قيم أحد المتغيرين في الماضي تؤثر في قيمة المتغير الآخر في الفترة الحالية، فإنه يقال إن المتغير الأول هو الذي يسبب المتغير الثاني، والعكس صحيح (Bhaskara, et al., 2008, P. 9). وسوف يتم توضيح علاقات السببية بين متغيرات النموذج في الدول الثلاث المعنية بالدراسة في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، وذلك من خلال نموذج (VECM)، واختبارات جرانجر للسببية، حيث يتم اختبار فرض العدم بعدم وجود علاقة سببية بين كل متغيرين بالنموذج في مقابل الفرض البديل بوجود علاقة سببية تتجه من المتغير الأول إلى المتغير الثاني.

أولاً: تحليل السببية في الأجل القصير: يتم ذلك من خلال تقدير العلاقات الخاصة بالمعادلات (10-8) في الدول الثلاث، وتوضح بيانات **الجدول رقم (7)** النتائج الموجزة التي تم تقديرها من خلال البرنامج الإحصائي (EViews)، لعلاقات السببية بين المتغيرات الثلاثة بالنموذج في الأجل القصير المناظرة للمعادلات الثلاث السابقة وذلك من خلال اختبار (Wald test).

جدول رقم (7)

نتائج اختبارات جرانجر للسببية في الأجل القصير {Multivariate Causality Tests (Wald Tests)}

الدولة / البيان	المتغيرات	كا^2 (χ^2)	مستوى المعنوية (P-value)	اتجاه العلاقة السببية
مصر	ΔLn GDP ← ΔLn FDI	17.654	0.001	ثنائية الاتجاه
	ΔLn GDP ← ΔLn EX	7.237	0.065	أحادية الاتجاه
	ΔLn GDP ← ΔLn EX+ ΔLn FDI	21.691	0.001	-
	ΔLn FDI ← ΔLn GDP	6.412	0.093	ثنائية الاتجاه
	ΔLn FDI ← ΔLn EX	7.525	0.057	أحادية الاتجاه
	ΔLn FDI ← ΔLn EX+ ΔLn GDP	16.669	0.011	-
	ΔLn EX ← ΔLn GDP	3.537	0.316	لا توجد علاقة
	ΔLn EX ← ΔLn FDI	1.622	0.654	لا توجد علاقة
	ΔLn EX ← ΔLn FDI+ ΔLn GDP	4.911	0.555	لا توجد علاقة
تونس	ΔLn GDP ← ΔLn FDI	7.503	0.058	ثنائية الاتجاه
	ΔLn GDP ← ΔLn EX	11.574	0.009	أحادية الاتجاه
	ΔLn GDP ← ΔLn EX+ ΔLn FDI	14.276	0.027	-
	ΔLn FDI ← ΔLn GDP	9.683	0.022	ثنائية الاتجاه
	ΔLn FDI ← ΔLn EX	12.744	0.005	أحادية الاتجاه
	ΔLn FDI ← ΔLn EX+ ΔLn GDP	23.786	0.001	-
	ΔLn EX ← ΔLn GDP	3.584	0.310	لا توجد علاقة
	ΔLn EX ← ΔLn FDI	1.952	0.583	لا توجد علاقة
	ΔLn EX ← ΔLn FDI+ ΔLn GDP	4.892	0.558	لا توجد علاقة
المغرب	ΔLn GDP ← ΔLn FDI	5.341	0.069	أحادية الاتجاه
	ΔLn GDP ← ΔLn EX	4.577	0.101	أحادية الاتجاه
	ΔLn GDP ← ΔLn EX+ ΔLn FDI	10.178	0.038	-
	ΔLn FDI ← ΔLn GDP	1.100	0.577	لا توجد علاقة
	ΔLn FDI ← ΔLn EX	0.492	0.782	لا توجد علاقة
	ΔLn FDI ← ΔLn EX+ ΔLn GDP	6.885	0.142	لا توجد علاقة
	ΔLn EX ← ΔLn GDP	3.920	0.141	لا توجد علاقة
	ΔLn EX ← ΔLn FDI	0.986	0.611	لا توجد علاقة
	ΔLn EX ← ΔLn FDI+ ΔLn GDP	5.194	0.268	لا توجد علاقة

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

يتضح من بيانات الجدول التالي ما يلي:

- تتطابق النتائج في مصر وتونس في اتجاه علاقات السببية، حيث تكون العلاقة بين (ث ج م) والنمو الاقتصادي تكاملية ويسبب كل منهما الآخر أي تكون العلاقة بينهما ثنائية الاتجاه، بينما تكون العلاقة أحادية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث إن الصادرات تسبب النمو الاقتصادي وتكون سابقة عليه، وليس العكس. وكذلك العلاقة بين الصادرات و(ث ج م) تكون أحادية الاتجاه وتكون من الصادرات إلى (ث ج م)، وليس العكس. كما أنه في الحالات التجميعية أن (ث ج م)

والصادرات معاً يسببا النمو الاقتصادي، وكذلك النمو الاقتصادي والصادرات معاً يسببا تدفقات (ث ج م)، وتتحقق النتائج السابقة حتى مستوى معنوية 10%.

- بالنسبة للمغرب فإن العلاقة بين (ث ج م) والنمو الاقتصادي كانت أحادية الاتجاه، حيث يسبب (ث ج م) النمو الاقتصادي، وليس العكس. كما أن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي أيضاً كانت هى الأخرى أحادية الاتجاه، وكانت من الصادرات إلى النمو الاقتصادي، وليس العكس، وتتحقق تلك النتائج عند مستوى معنوية 10%، كما أن (ث ج م) والصادرات معاً يسببا النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%.

خلاصة ذلك، أن تأثير (ث ج م) والصادرات على النمو الاقتصادي كان موجوداً بالدول الثلاث محل الدراسة، مما يدلل على أهميتهما في تحقيق النمو الاقتصادي بهذه الدول. كما أن تأثير النمو الاقتصادي والصادرات على تدفقات (ث ج م) كان له دور بارز في مصر وتونس ولم يظهر هذا الدور في حالة المغرب. بينما تأثير النمو الاقتصادي وتدفقات (ث ج م) على الصادرات لم يظهر بالدول الثلاث وربما يعزى هذا إلى ضعف القدرة التصديرية بهذه الدول واعتمادها على تصدير عدد محدود من المنتجات الأولية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب الخارجي عليها ولم تتأثر كثيراً بالتحسن في هذه المتغيرات، وبخاصة أن هذا يظهر في الأجل الطويل وليس في الأجل القصير، لأنها بطبيعتها متغيرات طويلة الأجل.

ثانياً: تحليل السببية في الأجل الطويل: يتم استنباط علاقات السببية في الأجل الطويل من خلال معاملات تصحيح الخطأ {Error Correction term (ECT_{t-1})} التي تربط علاقات الأجل الطويل والأجل القصير معاً، وذلك من خلال تقديرات التحليل الديناميكي متعدد المتغيرات وفقاً لنموذج (VECM) (Smsu, et al., 2008, P. 180)، وتوضح بيانات **الجدول رقم (8)** النتائج الموجزة التي تم تقديرها من خلال البرنامج الإحصائي (EViews)، لعلاقات السببية بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل. **ويتضح من بيانات هذا الجدول أن:**

- في مصر، يتأثر كل من النمو الاقتصادي و(ث ج م) بالقيم المحققة لهما في الفترات السابقة، ولذا، فإن كل منهما يسبب القيمة المحققة في الفترة الحالية، وأن النمو الاقتصادي يسبب (ث ج م) ويكون سابق عليه، كما أن الصادرات تسبب كل من النمو الاقتصادي و(ث ج م) وليس العكس، وتتحقق هذه النتائج عند مستوى 1%. توضح هذه النتائج أهمية النمو الاقتصادي والصادرات كمحددات لتدفقات (ث ج م)، وأهمية الصادرات في دعم النمو الاقتصادي، ومن ثم، تؤيد فرضية أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي، بينما لا يوجد تأثير لكل من (ث ج م) والنمو على الصادرات.

- في تونس، كل من (ث ج م) والصادرات في الفترات السابقة يسببان القيم المحققة لكل منهما في الفترة الحالية، كما أن النمو الاقتصادي يسبب كل من (ث ج م) والصادرات ويكون سابق عليهما، وكذلك الصادرات تسبب (ث ج م) وليس العكس. وتوضح هذه النتائج أهمية الصادرات والنمو الاقتصادي كمحددات لتدفقات (ث ج م)، كما تؤيد هذه النتائج فرضية أن النمو الاقتصادي يقود الصادرات، وليس العكس.
- في المغرب، أن النمو الاقتصادي و(ث ج م) في الفترات السابقة يسبب القيم الخاصة بهما في الفترة الحالية، وأن (ث ج م) يسبب الصادرات ويكون سابق عليها، وكذلك فإن الصادرات تسبب النمو الاقتصادي وتتحقق فرضية أن الصادرات تقود النمو. وهذا يؤكد على أهمية (ث ج م) في تحفيز وتشجيع الصادرات التي بدورها تدعم النمو الاقتصادي، ولذا، ينعكس أثر (ث ج م) على النمو من خلال دفع الصادرات.

جدول رقم (8)

نتائج علاقات السببية في الأجل الطويل من خلال تحليل (VECM)

الدولة	المتغير المستقل	المتغير التابع			اتجاه العلاقة السببية
		Ln GDP	*Ln FDI*	*Ln EX*	
مصر	*Ln GDP*	0.340- *(4.32-)	2.204- *(2.92-)	0.113 (0.71)	Ln GDP ← ln GDP Ln FDI ← ln GDP
	Ln FDI	0.009- (0.82-)	0.538- *(5.00-)	0.009- (0.41-)	Ln FDI ← ln FDI
	Ln EX	0.365 * (4.07)	2.877 * (3.53)	0.108- (0.60-)	Ln GDP ← ln EX Ln FDI ← ln EX
تونس	*Ln GDP*	0.761 (1.42)	4.080- ** (1.75)	3.126 * (4.44)	Ln FDI ← ln GDP Ln EX ← ln GDP
	Ln FDI	0.010 (0.29)	0.641- * (3.54-)	-0.031 (0.57-)	Ln FDI ← ln FDI
	Ln EX	0.634- (1.54-)	4.287 * (2.40)	2.497- * (4.62-)	Ln FDI ← ln EX Ln EX ← ln EX
المغرب	*Ln GDP*	0.620- * (3.41-)	2.495 (1.32)	0.134- (0.54-)	Ln GDP ← ln GDP
	Ln FDI	0.011 (0.55)	0.570- * (2.74-)	0.070 * (2.54)	Ln FDI ← ln FDI Ln EX ← ln FDI
	Ln EX	0.463 * (2.87)	0.671- (0.40-)	0.054- (0.24-)	Ln GDP ← ln EX

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

* تشير إلي أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1%.

- القيم بين الأقواس تشير إلي قيمة (t-statistics).

يتضح من هذه النتائج، أنه يوجد تداخل كبير بين نتائج الأجل الطويل مع نتائج الأجل القصير بالدول الثلاث محل الدراسة، وإن كان هناك اختلاف في تأثير متغير على الآخر يكون في أنه يتم

بصورة مباشرة أو غير مباشرة وفي حدود صغيرة، مما يدعم الثقة في النتائج التي تم التوصل إليها هذا من ناحية. ويلاحظ فيما يتعلق بنتائج الأجل الطويل الذي يمكن الاعتماد عليها في توجيه السياسات الاقتصادية بالمجتمع من ناحية أخرى، أهمية النمو الاقتصادي والصـــادرات كمحـــددات لتدفقـــات (ث ج م) في كل من مصر وتونس، بينما على العكس في المغرب يعد (ث ج م) محدداً للصادرات. كما تتحقق فرضية قيادة الصادرات للنمو في كل من مصر والمغرب، بينما تتحقق الفرضية العكسية في تونس وهو أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود الصادرات. ووفقاً لذلك يجب أن تركز السياسات على القطاع الحقيقي في تونس بهدف الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، وهذا يسهم بدوره في زيادة الصادرات، فضلاً عن زيادة تدفقات (ث ج م) سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بينما في مصر والمغرب يجب الاهتمام بزيادة الصادرات وعلاج كافة المشكلات التي تواجهها، وهذا بدوره يسهم في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، كما أنه يسهم في مصر في زيادة تدفقات (ث ج م) سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولكن بالمغرب يجب البحث عن العوامل التي تحفز (ث ج م) ودعمها بما يعمل على زيادة تدفقات هذه الاستثمارات، بهدف زيادة الصادرات التي بدورها تدعم النمو الاقتصادي.

5 : النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

5 – 1: النتائج: تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها البحث بإيجاز فيما يلي:

- وفقاً للأدبيات النظرية والتطبيقية أن العلاقة بين كل اثنين من: (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي، قد تكون ثنائية الاتجاه، أو أحادية الاتجاه، أو لا توجد بينهما أي علاقة، كما لم تتفق الدراسات بشأن اتجاه هذه العلاقات بسبب الاختلافات فيما بين الدول من حيث الهيكل الاقتصادي، واستراتيجيات التنمية ومستواها..إلخ. كما أن الآثار الإيجابية المرتبطة بتدفقات (ث ج م) على الصادرات والنمو الاقتصادي تتوقف على الظروف المحلية بالدولة ومدى توافر مقومات نجاحها مثل: رأس المال البشري، وجودة المؤسسات وفاعليتها، والاستقرار الاقتصادي والسياسي..إلخ.
- توضح دراسة القطاع الخارجي بكل من مصر وتونس والمغرب خلال العقود الأربعة الماضية، تواضع الأهمية النسبية لتدفقات (ث ج م) إليهم على المستويين الداخلي والخارجي، على الرغم من زيادتها في العقدين الأخيرين، ومن ثم، محدودية دورها في تحقيق أهداف التنمية. وكذلك انخفاض الصادرات كنسبة من الناتج المحلي في مصر والمغرب مقارنةً بتونس ومستوياتها الإقليمية. وقد انعكس ذلك في تواضع مستوى الأداء الاقتصادي بالدول الثلاث محل الدراسة، متمثلاً في انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه، فضلاً عن تراجعه عبر الزمن.

- توضح نتائج القياس في الأجل الطويل وجود تداخل كبير فيما يتعلق بتأثير كل من (ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي في الدول الثلاث محل الدراسة، ولكن الذي يختلف هو مدى هذا التأثير فيما بين هذه المتغيرات وفيما بين الدول، وهذا يدلل على الدور الفعال للقطاع الخارجي متمثلاً في كل من (ث ج م) والصادرات على النمو الاقتصادي بالدولة وكذلك تأثير النمو عليهما.
- توضح نتائج علاقات السببية في الأجل القصير أن تأثير (ث ج م) والصادرات على النمو الاقتصادي كان موجوداً بالدول الثلاث محل الدراسة، مما يدلل على أهميتهم في تحقيق النمو الاقتصادي بهذه الدول. كما أن تأثير النمو الاقتصادي والصادرات على تدفقات (ث ج م) كان له دور بارز في مصر وتونس ولم يظهر هذا الدور في حالة المغرب. بينما تأثير النمو الاقتصادي وتدفقات (ث ج م) على الصادرات لم يظهر بالدول الثلاث وربما يعزى إلى ضعف القدرة التصديرية بهذه الدول واعتمادها على تصدير عدد محدود من المنتجات الأولية.
- توضح نتائج علاقات السببية في الأجل الطويل أهمية النمو الاقتصادي والصادرات كمحددات لتدفقات (ث ج م) في كل من مصر وتونس، بينما على العكس في المغرب يعد (ث ج م) محدداً للصادرات. كما تتحقق فرضية أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي في مصر والمغرب، بينما تتحقق الفرضية العكسية في تونس وهو أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود الصادرات.

5 – 2: التوصيات: في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تتمثل أهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي في الدول المعنية بالدراسة فيما يلي:

- وفقاً لفرضية قيادة الصادرات للنمو التي تتحقق في مصر والمغرب، فإنه يجب تفعيل سياسة الانفتاح التجاري واتخاذ السياسات التي تعالج كافة الاختلالات والمشكلات بما يعمل على تهيئة البيئة المحلية لزيادة الصادرات وتذليل الصعوبات التي تواجهها، بما يسهم في زيادة الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية، الأمر الذي يسهم بدوره في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.
- وفقاً لفرضية قيادة النمو الاقتصادي للصادرات التي تتحقق في تونس، فإنه يجب التركيز على الجانب الحقيقي وزيادة الانتاجية من خلال الاهتمام برأس المال البشري وزيادة الاستثمارات المحلية للارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، الأمر الذي يسهم بدوره في زيادة الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية، فضلاً عن زيادة تدفقات (ث ج م) سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- نظراً للأثر الإيجابي للنمو على (ث ج م) في كل من مصر وتونس، فإن هذا يلقي الشكوك حول صحة المبادئ التوجيهية العامة التي تؤكد على أهمية (ث ج م) في دعم النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وفقاً لفرضية "أن (ث ج م) يسبب النمو" ولذا، يجب الاهتمام بالجانب الحقيقي محلياً نظراً للدور العام للنمو ونوعيته كعامل جذب لهذه الاستثمارات جنباً إلى جنب مع الانفتاح على

العالم الخارجي وتحسين البنية التحتية،..إلخ، فضلاً عن مراعاة حسن الاستغلال والتوجيه لهذه الاستثمارات بما يحقق أهداف التنمية بالدول المعنية.

- وفقاً للنتائج في المغرب، فإنه يجب تصحيح السياسات الاقتصادية التي تؤثر في مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال المحلية واتخاذ كافة الإجراءات التي تسهم في زيادة تدفقات (ث ج م)، حيث يسهم ذلك في زيادة الصادرات بصورة مباشرة، والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي بصورة غير مباشرة من خلال زيادة الصادرات.

5 – 3: البحوث المستقبلية: من البحوث التي يمكن تناولها مستقبلاً في هذا المجال هو تناول العلاقة بين (ث ج م) أو الصادرات وعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: العلاقة بين (ث ج م) أو الصادرات أو كلاهما ومعدلات الاستثمار المحلي الإجمالي، ومستوى التوظف، وميزان المدفوعات، وسعر الصرف. وكذلك تناول محددات (ث ج م)، أو محددات الصادرات وذلك على مستوى أي دولة مثل مصر أو في صورة دراسة مقارنة في دولتين أو أكثر. وكذلك تناول أثر (ث ج م) أو الصادرات على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل: الأثر على معدل النمو الاقتصادي، والأثر على معدلات الادخار والاستثمار، وأثرهما على مستوى التعليم، وعلى الفقر، وعلى توزيع الدخل،..إلخ، سواء على مستوى الدولة أو في دولتين أو أكثر.

قائمة المراجع

1) Agenor P. R., (2002), "Does Globalization Hurt the Poor?", ***Policy Research Working Paper***, No. 2922, World Bank, Washington, http://ideas.repec.org/.
2) Ahmadi R. & Ghanbarzadeh M., (2011), "FDI, Exports and Economic Growth: Evidence from Mena Region", ***Middle-East Journal of Scientific Research***, Vol. 10, No. 2, PP. 174- 182, http://idosi.org/mejsr/.
3) Alguacil M. T., Cuadros A. & Orts V., (2002), "F oreign direct investment, exports and domestic performance in Mexico: a causality analysis**",** ***Economics Letters***, Vol. 77, Issue 3, PP. 371–376, http://www.sciencedirect.com/.
4) Anyanwu J. C., (2011), "Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980-2007", ***Working Paper Series***, No. 136, African Development Bank Group, Tunisia, http://www.afdb.org/.
5) Araujo R. A. & Soares C., (2011), **"**'Export Led Growth' x 'Growth Led Exports': What Matters for the Brazilian Growth Experience after Trade Liberalization?"**,** ***MPRA Paper,*** No. 30562**,** Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.
6) Balamuurali N. & Bogahawatte C., (2004), "Foreign Direct Investment and Economic Growth in Sri Lanka", ***Sri Lankan Journal of Agricultural Economics***, Vol. 6, No. 1, PP. 37-50**,** http://sljol.info/index.
7) Bechri M. Z. & Naccache S., (2003), ***The Political Economy of Development Policy in Tunisia***, http://depot.gdnet.org/.
8) Bhaskara R. B., Rup T. & Chaitanya V. K., (2008), "Financial developments and the rate of growth of output: An alternative approach", ***MPRA Paper***, No. 8605, http://mpra.ub.uni-muenchen.
9) Chowdhury A. & Mavrotas G., (2003), "FDI and Growth: What Causes What?", ***The World Economy***, Vol. 29, Issue 1, PP. 9-19, http://onlinelibrary.wiley.com/doi/.

10) Christopoulos D. K. & Tsionas E. G., (2004), "Financial development and economic growth: evidence from panel unit root and co integration tests", ***Journal of Development Economics***, Vol. 73, PP. 55–74, www.elsevier.com/locate/econbase.

11) Currie J. & Harrison A., (1997),"Sharing the Costs: The Impact of Trade Reform on Capital and Labor in Morocco", ***Journal of Labor Economics***, VOL. 15, No. 2, Online from British Library Direct**,** http://www.econ.ucla.edu/.

12) Cuadros A., Vicente O. & Maite A., (2006), "Openness and Growth: Re-Examining Foreign Direct Investment, Trade and Output Linkages in Latin America**",** ***The Journal of Development Studies***, Vol. 40, No. 4, PP. 167–192**,** http://www.tandfonline.com/.

13) Demirhan E. & Masca M., (2008), "Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Developing Countries: A Cross-Sectional Analysis", ***Prague Economic Papers,*** Issue 4, PP. 356-369, http://econpapers.repec.org/.

14) Dumludag D., (2010), "A Comparison of Foreign Direct Investment in Turkey and Egypt: Motivations and Obstacles", ***MPRA Paper***, No. 27520, http://mpra.ub.uni-muenchen.

15) Dunning J. H. & Lundan S. M., (2008), ***Multinational Enterprises and the Global Economy***, Second Edition, Edward Elgar Publishing Limited, UK, Google Book, Online: http://books.google.co.uk/.

16) Dunning J. H., (2009), "Location and the multinational enterprise: A neglected factor?", ***Journal of International Business Studies***, No. 40, PP. 5–19, http://www.palgrave-journals.com/.

17) Durlauf S. N. & Blume L. E., (2008), ***The New Palgrave: Dictionary of Economics***, Second Edition, Vol. (3), Macmillan Publishers Ltd, New York.

18) Duttaray M., Dutt A. K. & Mukhopadhyay K., (2008), "Foreign direct investment and economic growth in less developed countries: an empirical study of causality and mechanisms", ***Applied Economics***, Vol. 40, Issue 15, PP. 1927-1939, http://www.tandfonline.com/.

19) Furuoka F., (2007), "Does the "Phillips Curve" Really Exist? New Empirical Evidence from Malaysia", ***Economics Bulletin***, Vol. 5, No. 16, PP. 1-14, http://economicsbulletin.vanderbilt.edu/.

20) Hossain A. & Hossain M. K., (2012), "Empirical Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Output in South Asian Countries: A Study on Bangladesh, Pakistan and India", ***International Business Research***, Vol. 5, No. 1, PP. 9-21, www.ccsenet.org/ibr.

21) Hsiao F. S. T. & Hsiao M. C. W., (2006), "FDI, exports, and GDP in east and southeast Asia-Panel data versus time series causality analyses", ***Journal of Asian Economics***, Vol. 17, Issue 6, PP.1082-1106, http://www.sciencedirect.com/.

22) Huilu Z. A., (2010), "Impact of Foreign Direct Investment on Trade of African Countries**",** ***International Journal of Economics and Finance***, Vol. 2, No. 3, PP. 122-133, www.ccsenet.org/ijef**.**

23) Iqbal M. S., Shaikh F. M. & Shar A. H., (2010), "Causality Relationship between Foreign Direct Investment, Trade and Economic Growth in Pakistan", ***Asian Social Science***, Vol. 6, No. 9, PP. 82-89, www.ccsenet.org/ass.

24) Khorshid M, Kamaly A., El-Laithy H. & El-Enein S. A., (2011), Assessing Development Strategies to Achieve the MDGGs in the Arab Republic of Egypt, United Nations Department for Social and Economic Affairs, http://www.un.org/en/.

25) Kiran B., (2011), "Causal Links between Foreign Direct Investment and Trade in Turkey", ***International Journal of Economics and Finance***, Vol. 3, No. 2, PP. 150-158, www.ccsenet.org/ijef.

26) Klasra M. A., (2011), **"**Foreign direct investment, trade openness and economic growth in pakistan and turkey: an investigation using bounds test", ***Quality & Quantity***, Vol. 45, No. 1, PP. 223–231, http://www.springerlink.com/.

27) Kose M. A., Prasad E. S. & Terrones M. E., (2005), ***Growth and Volatility in an Era of Globalization***, IMF, Vol. 52, Special Issue, http://www.imf.org/.

28) Kose M., A., Prasad E., S. & Terrones M., E., (2005), "Growth and Volatility in an Era of Globalization", IMF, ***Staff Papers,*** Vol. 52, Special Issue, http://www.imf.org/external/pubs/.

29) Mah J. S., (2010), "Foreign direct investment inflows and economic growth of China", ***Journal of Policy Modeling***, Vol. 32, Issue 1, PP. 155–158**,** http://www.sciencedirect.com/.

30) Meerza S. I. A., (2012), "Causal links between trade, foreign direct investment and economic growth for Bangladesh", ***SIA Meerza - SDSU Working Papers***, ftp://ftp.repec.org/.

31) Miankhel A. K., Tangavelu S. M. & Kalirajan K., (2009), "Foreign Direct Investment, Exports, and Economic Growth in Selected Emerging Countries: Multivariate VAR Analysis", ***Working Paper Series,*** JEL Classifications: F43, http://papers.ssrn.com/.

32) Rahman M., (2009), Contributions of Exports, FDI and Expatriates' Remittances to Real GDP of Bangladesh, India, Pakistan and Sri Lanka**,** ***South-western Economic Review,*** PP. 141-154, http://www.ser.tcu.edu/.

33) Richter T., (2010), "When Do Autocracies Start to Liberalize Foreign Trade? Evidence from Four Cases in the Arab World", ***GIGA Working Papers***, No. 131, GIGA Research Unit: Institute of Middle East Studies, www.giga-hamburg.de.

34) Shahbaz M. & Rahman M., (2011), "The Dynamic of Financial Development, Imports, Foreign Direct Investment and Economic Growth: Cointegration and Causality Analysis in Pakistan"**,** ***MPRA Paper,*** No. 32181**,** Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.

35) Shahbaz M., Ahmad K. & Chaudhary A. R., (2008), "Economic Growth and Its Determinants in Pakistan", ***The Pakistan Development Review***, Vol. 47, No. 4, Part II, PP. 471–486, http://www.pide.org.

36) Smsu S. H., Derus A. M., Ooi A. Y. &Ghazali M. F., (2008), "Causal Links between Foreign Direct Investment and Exports: Evidence from Malaysia", ***International Journal of Business and Management***, Vol. 3, No. 12, PP. 177-183, http://journal.ccsenet.org/.

37) Tang S., Selvanathan E. A. & Selvanathan S., (2008), ***Foreign Direct Investment, Domestic Investment and Economic Growth in China: A Time Series Analysis***, UNU-WIDER, Research Paper, No. 19, http://www.rrojasdatabank.info/.

38) Tekkin R. B., (2012), "Economic growth, exports and foreign direct investment in Least Developed Countries: A panel Granger causality analysis", ***Economic Modelling,*** Vol. 29, PP. 868-878, Issue 3, http://www.sciencedirect.com/.

39) Temiz D. & Gokmen A., (2009), **"**Foreign Direct Investment and Export in Turkey: The Period of 1991-2008**",** ***Paper presented at EconAnadolu 2009: Anadolu International Conference in Economics,*** Ju. 17-19, 2009**,** Eskişehir, Turkey, http://econ.anadolu.edu.tr/.

40) UNCTAD, (2012), ***UNCTADstat,*** http://www.unctad.org/en/Pages/Home.aspx.

41) UNDP, (2002), ***Egypt Human Development Report 2001/2002,*** executed by: United Nations Development Programme (UNDP), and The Institute of National Planning (INP), Egypt, http://www.undp.org.eg.

42) Vazakidis A. & Adamopoulos A., (2010), "A Causal Relationship between Financial Market Development and Economic Growth", ***American Journal of Applied Sciences***, Vol. 7, PP. 575-583, http://scipub.org.

43) World Bank, (2012), ***World Development Indicators (WDI),*** (ESDS) International, University of Manchester, http://esds80.mcc.ac.uk/WDS.

44) Zaman K., Khan M. M., Ahmad M. & Ikram W., (2011), "Inflation, Unemployment and the NAIRU in Pakistan (1975-2009)", ***International Journal of Economics and Finance***, Vol. 3, No. 1, PP. 245-254, http://www.ccsenet.org/journal/index.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (1)م متغيرات النموذج بالدول الثلاث محل الدراسة خلال الفترة (1970-2010)

البيان/ السنة	مصر			تونس			المغرب		
	(ث ج م)	(ن م ج)	الصادرات	(ث ج م)	(ن م ج)	الصادرات	(ث ج م)	(ن م ج)	الصادرات
1970	0.68	7683	1090	16.0	1439	317	20.0	3956	698
1971	2.31	8266	1140	23.0	1685	406	23.1	4357	739
1972	0.03	8764	1170	33.0	2238	567	13.0	5074	942
1973	0.70	9617	1345	58.0	2731	712	5.5	6242	1301
1974	0.13	9015	1849	28.0	3546	1254	5.0	7675	2115
1975	8.00	11438	2308	45.0	4329	1344	5.0	8985	2019
1976	61.00	13361	2975	109.6	4508	1311	38.0	9584	1717
1977	104.8	14636	3291	93.3	5110	1512	8.0	11050	1867
1978	318.2	14850	3229	91.3	5968	1848	11.8	13237	2167
1979	1216.3	18150	5396	49.2	7189	2802	7.2	15912	2707
1980	548.3	22913	6992	246.5	8743	3518	89.4	18821	3273
1981	752.6	23405	7811	327.2	8429	3487	58.6	15280	3082
1982	293.6	25592	6919	370.7	8134	3002	79.5	15424	2969
1983	490.0	28137	7170	209.2	8351	2870	46.1	13942	2966
1984	729.1	30643	6849	141.5	8255	2721	47.0	12751	3038
1985	1177.6	34690	6908	138.9	8410	2700	20.0	12870	3262
1986	1217.4	35880	5645	85.9	9018	2722	0.6	16995	3740
1987	947.7	40508	5087	102.8	9697	3377	59.6	18746	4426
1988	1190.0	35045	6069	76.2	10096	4242	84.5	22198	5756
1989	1250.2	39648	7094	91.8	10102	4480	167.1	22847	5391
1990	734.0	43130	8647	88.7	12291	5353	165.0	25821	6830
1991	253.0	36971	10284	172.8	13075	5278	317.0	27837	6712
1992	459.0	41856	11886	583.6	15497	6127	424.0	28451	7134
1993	1206.5	46579	12035	656.2	14609	5909	491.0	26801	6986
1994	1133.4	51898	11714	566.4	15632	7024	551.0	30351	7555
1995	595.2	60159	13565	377.5	18031	8097	332.0	32986	9045
1996	636.4	67630	14033	351.1	19587	8248	322.0	36639	9629
1997	886.9	78437	14779	365.3	18897	8271	1207.2	33415	9510
1998	1075.5	84829	13754	668.1	19813	8529	400.3	40022	9770
1999	1065.3	90711	13654	367.9	20799	8843	1363.9	39734	10459
2000	1235.4	99839	16175	779.3	19443	8661	422.2	37021	10359
2001	509.9	97632	17066	486.5	19988	9530	2807.7	37725	11095
2002	646.9	87851	16091	821.0	21047	9520	481.3	40416	12186
2003	237.4	82924	18074	583.6	24992	10950	2314.5	49823	14282
2004	2157.4	78845	22258	639.0	28129	13199	894.8	56948	16726
2005	5375.6	89686	27214	782.9	28968	14402	1654.0	59524	19234
2006	10042.8	107484	32191	3307.9	30962	15600	2449.4	65637	22449
2007	11578.1	130473	39469	1616.1	35620	18958	2804.5	75226	26892
2008	9494.6	162836	53800	2758.4	40845	24588	2487.1	88883	33312
2009	6711.6	188984	47185	1687.6	39561	20568	1951.7	91375	26121
2010	6385.6	218912	46612	1512.5	44291	-	1303.7	91196	25748

المصدر: (World Bank, World Development Indicator, 2012)، (UNCTAD, 2012).

- قيمة (ن م ج) بالمليون دولار بالأسعار الجارية.
- (ث ج م) يشير إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة بالمليون دولار بالأسعار الجارية.
- الصادرات تمثل إيرادات الدولة من صادرات السلع والخدمات بالمليون دولار بالأسعار الجارية.

جدول رقم (2)م

الإحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج

Ln EX	Ln FDI	Ln GDP	Variables	الدولة / البيان
9.048	5.798	10.595	Mean	مصر
9.065	6.599	10.609	Median	
10.893	9.357	12.296	Maximum	
6.994	-3.507	8.947	Minimum	
1.033	2.975	0.922	Std. Dev.	
-0.304	-1.641	-0.177	Skewness	
2.561	5.127	2.100	Kurtosis	
0.961	1.244	1.596	Jarque-Bera	
0.619	0.537	0.450	Probability	
		1.000	LnGDP	
	1.000	0.230	LnFDI	
1.000	0.259	0.226	LnEX	
8.344	5.437	9.297	Mean	تونس
8.489	5.649	9.319	Median	
10.110	8.104	10.618	Maximum	
5.758	2.773	7.272	Minimum	
1.069	1.322	0.849	Std. Dev.	
-0.592	-0.030	-0.586	Skewness	
2.814	2.298	2.761	Kurtosis	
2.393	0.827	2.385	Jarque-Bera	
0.302	0.661	0.304	Probability	
		1.000	LnGDP	
	1.000	0.912	LnFDI	
1.000	0.906	0.997	LnEX	
8.619	4.931	10.036	Mean	المغرب
8.812	5.118	10.159	Median	
10.414	7.940	11.423	Maximum	
6.548	-0.598	8.283	Minimum	
1.015	2.200	0.831	Std. Dev.	
-0.166	-0.402	-0.252	Skewness	
2.268	2.290	2.406	Kurtosis	
1.104	1.966	1.037	Jarque-Bera	
0.576	0.374	0.595	Probability	
		1.000	LnGDP	
	1.000	0.847	LnFDI	
1.000	0.854	0.992	LnEX	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

جدول رقم (3)م

تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني وفقاً لتحليل (VAR)

الدولة/ البيان	Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
مصر	0	NA	0.087	6.075	6.205	6.121
	1	232.593	0.000*	-0.292	0.225*	-0.108*
	2	9.564	0.000	-0.127	0.778	0.195
	3	18.455*	0.000	-0.312*	0.981	0.148
تونس	0	NA	0.001	1.715	1.846	1.761
	1	161.569	0.000	-2.695	-2.172*	-2.510*
	2	11.645	0.000	-2.596	-1.682	-2.274
	3	19.149*	0.000*	-2.819*	-1.513	-2.359
المغرب	0	NA	0.011	3.997	4.127	4.043
	1	167.386*	0.000*	-0.452*	0.065*	-0.268*
	2	4.470	0.000	-0.123	0.782	0.199
	3	12.228	0.000	-0.086	1.207	0.374

* indicates lag order selected by the criterion.
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% evel).
FPE: Final prediction error. , AIC: Akaike information criterion.
SC: Schwarz information criterion , HQ: Hannan-Quinn information criterion.